توجيهات ابن عطية النحوية
في مغني اللبيب لابن هشام

د. نرجس ممدوح عجمية

قسم اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية
جامعة الأزهر

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

هذا بحث بعنوان "توجيهات ابن عطية النحوية في مغني اللبيب لابن هشام"، وهو بحث نحوي قرآني تفسيري لبيانه صلة النحو بالقرآن الكريم وتفسيره منذ نشأة النحو ونمو مباحثه ونضجها في رحاب القرآن الكريم. وقد لاحظت أنَّ كتب النحو لم تتوسع أو لم تعن عناية ملحوظة بنقل آراء المفسرين النحوية، إلا أنّ ابن هشام في كتابه المغني أكثر من الشواهد القرآنية، وتوجيهات وآراء المفسرين النحوية فرضي عن بعضها وقبله، وناقش بعضاً آخر منها وبيَّن ما فيه من وجوه القوة والضعف، وردَّ بعضاً ثالثاً، وهذا المسار لم يسر عليه في كتبه الأخرى. وقد تفاوت نقل ابن هشام عن المفسرين فمنهم من نقل عنه بكثرة، ومنهم من لم ينقل عنهم كثيرا، ومن هؤلاء الإمام ابن عطيه الأندلسي، فقد نقل عنه عشر توجيهات إعرابية لآيات قرآنية خالفه في أغلبها إذ لم يوافقه إلا في اثنين منها.

وقد تضمَّن هذا البحث مقدمة تحدثت فيها عن كل من الإمام ابن عطية وابن هشام، ثم عشرة مباحث الأول في "حاشا" التنزيهية، والثاني في "كاف" التعليل، والثالث في الجملة المعترضة، والرابع في الجملة المجاب عنها بالقسم، والخامس في حذف متعلق الظرف الواقع حالاً وجوباً، والسادس في حذف الخبر وجوباً، والسابع متعلق الظرف "أنَّى"، والثامن وصل فاتحة الكتاب بالبسملة، والتاسع فاعل "نعم" و"بئس"، والعاشر حذف المعطوف. وقد رتبت تلك المباحث حسب ورودها في كتاب المغني متناولة التوجيهات التي ذكرها ابن هشام لابن عطية،

وبينت ما اتفق فيه ابن هشام مع ابن عطية وما خالفه فيه. وقد أوضحت ذلك بالمناقشة وبيان المخالفة مبينةً أنَّ النحاة السابقين هم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معاني القرآن والاجتهاد في أحكامه.

والله عز وجل هو المسؤول أن يرزقه القبول، وأن يجنبني الذلل في الرأي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد

سيرة موجزة عن الإمام ابن عطية الأندلسي

وتشتمل على:

١. اسمه ونسبه وكنيته.
٢. مولده ونشأته.
٣. طلبه للعلم ورحلاته العلمية.
٤. شيوخه وتلاميذه.
٥. العلوم التي برع فيها وثناء العلماء عليه.
٦. عقيدته ومذهبه الفقهي.
٧. مؤلفاته.
٨. وفاته.

اهتم الكثير من العلماء والمؤرخين بجمع سيرة الإمام أبي محمد بن عطية الأندلسي على مر العصور، وقد حظي بهذه المكانة والاهتمام إلى عصرنا هذا حتى نال بعض الدارسين شهاداتٍ علمية في دراسة سيرته[١] وآثاره. ومع كل ما كتب عن الإمام أبي محمد بن عطية فلا ضير من الإشارة إلى شيءٍ من سيرته وإلقاء الضوء على أبرز معالم شخصيته.

(١) آثرت الإيجاز في ترجمة الإمام ابن عطية لأن بعض الدراسات تناولت حياته بالتفصيل، ومن تلك الدراسات: "**ابن عطية المفسر ومكانه من حياة التفسير في الأندلس**" رسالة ماجستير لـ/ عبد العزيز بدوي – كلية الآداب جامعة الإسكندرية، و"**منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم**" رسالة دكتوراه لـ/ عبد الوهاب فايد – جامعة الأزهر.

اسمه ونسبه وكنيته

هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربي، وهذا نسب ابن عطية كما ذكره هو في فهرسته(١). وإذا قارنت هذا النسب بما ورد في بعض كتب التراجم وجدت بينهما نوعاً من الاختلاف(٢) ولكن العمدة ما ذكره ابن عطية نفسه في فهرسته. وتنحدر أسرة القاضي ابن عطية من سلالة عربية فهم من ولد زيد بن محارب بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن سعد بن عدنان(٣).

مولده ونشأته

ولد القاضي أبو محمد بن عبد الحق بن غالب في مدينة غرناطة سنة ٤٨١ هـ(٤) ونشأ في بيت علم وفضل، فأبوه غالب بن عبد الرحمن بن غالب كان من أكبر علماء غرناطة وأجداده مشهورون بالعلم والفضل(٥).

طلبه للعلم ورحلاته العلمية

ساعدت عدة عوامل على تكوين شخصية الإمام ابن عطية العلمية وترقيه في درجات العلم، ومن أهمها:

١. ما زخرت به الأندلس آنذاك من نهضة علمية واسعة نافست فيها الشرق منافسة عظيمة رغم ما أصيبت به البلاد من انقسامات(٦).
٢. ما هيأ الله له من أسرة علمية كانت دافعاً له في الطلب، ويصنف النباهي بيته بقوله: "وبيته بيت علم وفضل وكرم ونبل"(١). ويصف

(١) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ١٥.
(٢) الصلة ٣٦٧/١، الديباج المذهب ٢٥٢/٢-٢٥٦، بغية الملتمس ٣٨٩، بغية الوعاة ٧٣/٢، هدية العارفين ٥٠٢/١، الأعلام ٢٨٢/٣، طبقات المفسرين للداودي ٢٦٥/١.
(٣) الديباج المذهب ٢٥٢/٢-٢٥٦، منهج ابن عطية في تفسير القرآن ١٤.
(٤) بغية المتلمس ٣٨٩، الديباج المذهب ٥٧/٢.
(٥) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٢٧٠، تذكرة الحفاظ ١٢٦٩/٤، نفح الطيب ٥٢٣/٢.
(٦) تاريخ قضاة الأندلس ١٠٩.

الضبي حرص والده عليه ومتابعته الشخصية له فيقول: "قال لي القاضي أبو القاسم رحمه الله: كان الفقيه أبو بكر غالب بن عبد الرحمن ربما أيقظ ابنه أبا محمد عبد الحق في الليلة مرتين يقول له: قم يا بني اكتب كذا وكذا ذفي وضع كذا من تفسيرك"(٢).

٣. ما قيض الله له من علماء أفذاذ في عصره برعوا في فنون مختلفة عاش ابن عطية في كنفهم ونهل من علمهم الغزير وأفاد منهم كثيراً، وسيأتي الحديث عنهم.

٤. ما تحلى به ابن عطية من صفات مطلوبة في تحصيل العلم والنبوغ فيه، فقد وصفه ابن فرحون بقوله: "وكان غاية في الدهاء والذكاء والتهمم بالعلم، سري الهمة في اقتناء الكتب ولما ولي توخى الحق وعدل في الحكم وأعز الخطة"(٣).

وقد رحل القاضي ابن عطية من بلده غرناطة إلى مدن الأندلس الأخرى الزاخرة بالعلم والعلماء فرحل إلى قرطبة وإشبيلية ومرسية وبلنسية وجيّان فلقي وجوه علماء هذه المدن وقرأ عليهم(٤). لكن لم يتهيأ له الرحيل إلى بلاد الشرق، ولعل السبب في ذلك أن عصره كان عصر جهاد وحرب إذ أن الأندلس كانت آنذاك مهددة بالسقوط على أيدي الأسبان فآثر ابن عطية المرابطة في سبيل الله ومواجهة الأعداء مع إخوانه الأندلسيين(٥).

شيوخه وتلاميذه

شيوخه

(١) تاريخ قضاة الأندلس ١٠٩.
(٢) بغية المتلمس ٤٤١.
(٣) الديباج المذهب ١٠٣/١.
(٤) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٥٦.
(٥) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٥٥.

استكثر الإمام القاضي ابن عطية من الرواية وملاقاة العلماء البارعين في علوم الشرع واللسان وغيرها من العلوم المساعدة، وقد ذكر ابن عطية أنه أخذ العلم عن ثلاثين شيخاً بالأندلس وغيرها[١]، ولكني سأقتصر فيما يلي على ذكر أشهر شيوخه:

١. أبو عبد الله محمد بن الفرج مولى ابن الطلاع القرطبي المالكي (ت ٤٩٧ هـ) [٢]: أجاز ابن عطية جميع روايته بخطه كموطأ مالك والمدونة وغيرها[٣].
٢. أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الحافظ (ت ٤٩٨ هـ): كان من جهابذة المحدثين وله بصر باللغة والإعراب ومعرفة الغريب والشعر والأنساب، قرأ عليه ابن عطية بعض الكتب كموطأ مالك ومصنف أبي داود وأجاز له جميع رواياته بخطه[٤].
٣. الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة الأنصاري المالقي (ت ٥٠٠ هـ): كتب إلى ابن عطية إجازة بخطه لجميع ما تضمنته فهرسته من روايته عن شيوخه ككتاب التحصيل للمهدوي والزهد والرقائق لابن المبارك وغيرها[٥].
٤. محمد بن علي بن عبد العزيز التغلبي (ت ٥٠٨ هـ): قاضي الجماعة بقرطبة، كان حافظاً ذكياً أديباً شاعراً لغوياً أصولياً[٦].
٥. الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن سكرة الصدفي (ت ٥١٤ هـ): قرأ عليه سنن الترمذي وأخذ عنه التاريخ الكبير للبخاري إجازة[٧].

---

(١) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٤٢.
(٢) فهرس ابن عطية ٩١.
(٣) العبر في خبر من غبر ٣٥١/٣.
(٤) السير ١٤٨/١٩، تذكرة الحفاظ ١٢٣٣/٤، فهرس ابن عطية ٧٧-٩٠.
(٥) فهرس ابن عطية ١٣٣-١٣٦.
(٦) الصلة ٥٣٩/٢.
(٧) السير ٣٧٦/١٩، فهرس ابن عطية ٩٩-١٠١، تذكرة الحفاظ ١٢٥٣/٤.

٦. أبيه الحافظ الحجة الإمام المتقن أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي (ت ٥١٨ هـ): ولد سنة احدى وأربعين وأربع مائة، سمع من شيوخ الأندلس ورحل إلى بلاد المشرق. أخذ عنه التفسير والحديث والفقه والسيرة والنحو[١].
٧. الفقيه أبو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي (ت ٥٢٠ هـ): قرأ عليه ابن عطية الموطأ وأجاز له جميع ما رواه عن شيوخه المسمين في فهرسته.
٨. الإمام علي بن أحمد بن خلف البادش الإمام المقرئ النحوي (ت ٥٢٨ هـ): قرأ عليه بعض كتاب سيبويه وأجاز له جميع ما رواه عن شيوخه المسمين في فهرسته[٢].

وغير هؤلاء كثير نص المؤرخون على أن القاضي التقى بهم وأفاد منهم[٣].

تلاميذه

فاقت شهرة ابن عطية في العلوم والمعارف فقد جلس للرواية والإملاء والفتيا فرحل إليه الناس من كل مكان وتتلمذ عليه كثير في غرناطة والمريَّة وانتفع بعلمه خلق كثير، ومن هؤلاء[٤]:

١. محمد بن خير بن عمر أبو بكر الإشبيلي الإمام الحافظ المجود المقرئ (ت ٥٧٥ هـ): عالم الأندلس، لقي ابن عطية في المريَّة وأخذ عنه[٥].
٢. عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٥٨٤ هـ): المشهور بابن جيش الإمام القاضي، كان عالماً بالقرآن إماماً في الحديث والعربية[١].

(١) بغية المتلمس ٤٤٠-٤٤١، السير ٥٨٦/١٩، فهرس ابن عطية ٥٩-٧٧.
(٢) بغية الوعاة ١٤٢/٢-١٤٣.
(٣) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٤٢-٤٦، بغية المتلمس ٣٨٩، الصلة ٣٦٧/١.
(٤) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨٨.
(٥) السير ٨٥/٢١، بغية الوعاة ١٠٢/١.

٣. أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء أبو جعفر اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ): ولي القضاء فأحسن السيرة، إمام في النحو ومشارك في علوم كثيرة[٢].

٤. عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الأنصاري الخزرجي المعروف بابن الفرس (ت ٥٩٧ هـ): برع في الفقه والأصول والعربية، صاحب كتاب "أحكام القرآن"[٣].

٥. محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي حمزة أبو بكر المرسي (ت ٥٩٩ هـ): الفقيه القاضي، له مؤلفات عدة[٤].

٦. عبد الله بن طلحة بن أحمد بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي[٥].

٧. أحمد بن طلحة بن أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر[٦].

وهؤلاء هم أشهر تلاميذ ابن عطية الذين ذكر العلماء أنهم تتلمذوا عليه[٧].

العلوم التي برع فيها وثناء العلماء عليه

تنوعت عبارات العلماء في الثناء على ابن عطية وبيان صفاته الخلقية فقد كان – رحمه الله – بارعاً في علوم كثيرة منها التفسير والقراءات والفقه والحديث والعربية لغةً ونحواً وصرفاً وشعراً ونثراً. ومما يدل على علو منزلته ومكانته العلمية كتابه في التفسير فقد برع وأجاد فيه وظهر فيه نبوغه وتفوقه وكذلك آراءه التي نقلها عنه العلماء في مؤلفاتهم، وفيما يلي بعض أقوال العلماء فيه:

---

(١) نيل الابتهاج ٢٣٨، السير ١١٨/٢١.
(٢) بغية الوعاة ٣٢٣/١.
(٣) السير ١١٨/٢١، بغية الوعاة ٨٥/٢.
(٤) التكملة ٥٦١/٢، منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨٩.
(٥) الابتهاج ٢١٣.
(٦) الديباج ١١٣.
(٧) الصلة ٣، السير ٥٨٨/١٩، منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨٩-٩٠.

قال ابن الزبير: "كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير نحوياً لغوياً أديباً بارعاً شاعراً مفيداً ضابطاً سنياً فاضلاً من بيت علم وجلالة، غاية في توقد الذهن وحسن الفهم وجلالة التصرف"(١).

وقال ابن فرحون: "كان فقيهاً عالماً بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب مفيداً حسن التعبير، وكان غاية في الدهاء والذكاء والتهمم بالعلم سري الهمة في اقتناء الكتب"(٢).

وقال الضبي: "أبو محمد فقيه حافظ محدث مشهور أديب نحوي شاعر بليغ كاتب، ألّف في التفسير كتاباً ضخماً أربى فيه على كل متقدم"(٣).

وقال ابن خاقان: "نبغة دوح العلاء ومحرز ملابس الثناء فذ الجلالة وواحد العصر والأصالة وقاراً كما رسا الهضب وأدب كما أطرد السلسل العذب، وشيم تتضاءل لها قطع الرياض، وتبادر الظن به إلى شريف الأغراض، سابق الأمجاد فاستولى على الأمد بعبابه، ولم ينض ثوب شبابه أدمن التعب في السؤدد جاهداً، فتى تناول الكواكب قاعداً وما أتكل على أوائله، ولا سكن إلى راحات بُكره وأصائله، آثاره في كل معرفة علم في رأسه نار، وطوالعه في آفاقها صبح أو منار"(٤).

عقيدته ومذهبه الفقهي

القاضي ابن عطية – رحمه الله – أشعري العقيدة وهذا يتضح مما قرره من آراء في المحرر الوجيز أثبت أن العباد يرون ربهم يوم القيامة وأن القضاء والقدر من الله خيره وشره وأن صاحب الكبيرة لا يخلد في نار جهنم، وغير ذلك ويرد على

(١) صلة الصلة ٣.
(٢) الديباج ٢٧٦.
(٣) بغية المتلمس ٣٨٩.
(٤) قلائد القيعان ٢٠٧.

من خالف ما ذكر[١]. وما قرره ابن عطية في هذه القضايا هو الحق الموافق للكتاب والسنة وعليه سلف الأمة، إلا أن الأشاعرة وإن وافقوا السلف عموماً في هذه القضايا فقد خالفوهم في تأويل بعض الصفات الخاصة بالله تعالى.

أما عن مذهبه الفقهي فهو أحد علماء مذهب الإمام مالك بن أنس فهو على مذهبه في الفروع وهو أحد قضاة الدولة القائمة عليه في ذلك الزمن[٢]، وقد عده المترجمون من أعيان المذهب المالكي[٣].

مؤلفاته

خلف ابن عطية تراثاً علمياً حافلاً يدل على مكانته العلمية وسعة اطلاعه لمختلف العلوم، ويدل على ذلك تفسيره الذي وسمه بأنه ثمرة وجوده في هذه الحياة الدنيا فقال في مقدمته: "ثم رأيت أن من الواجب علي من اجتبي وتخير من العلوم واجتبي أن يعتمد على علم من علوم الشرع، يستنفذ فيه غاية الوسع، يجوب آفاقه ويتتبع أعماقه، ويضبط أصوله ويحكم فصوله، ويلخص ما هو منه أو يؤول إليه، ويعني بدفع الاعتراضات عليه حتى يكون لأهل ذلك العلم كالحصن المشيد، والزخر العتيد، يستندون فيه إلى أقواله، ويحتذون على مثاله"[٤]. والذي رأيته أو قرأت عنه من مؤلفات القاضي:

١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
٢. فهرست ابن عطية[٥].
٣. كتاب في الأنساب أشار إليه بعض المترجمين من غير ذكر اسمه[٦].

---

(١) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٢٢٣، المحرر الوجيز ٦/١٢٢-١٢٣.
(٢) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٦٥-٦٦.
(٣) شجرة النور الذكية في طبقات المالكية ١/١٢٩، منهج ابن عطية في تفسير القرآن ١٢٠.
(٤) المحرر الوجيز ١/٣.
(٥) منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨٥، صلة الصلة ، شجرة النور ١/١٢٩.
(٦) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٢٢٨، منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨٥.

وفاته

توفي – رحمه الله – بلُوْزقة وهي مدينة بالأندلس من أعمال تدمير في ليلة خامس عشر من رمضان سنة اثنتين وقيل احدى وقيل ست وأربعين وخمسمائة. ورجح ابن الأبار أنه توفي عام ٥٤١ هـ بعد أن صد عن دخول مرسية صدر الفتنة إذ قصد بها صهره أبا عبد الرحمن بن طاهر[١].

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٢٦١، الصلة ٣٦٨/١، شجرة النور ١٢٩/١.

ابن هشام وكتابه المغني

ترجمة ابن هشام

اسمه ونسبه

هو الشيخ الإمام العالم العلامة عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري الخزرجي الشافعي الحنبلي الملقب بـ "جمال الدين" والمكنى بـ "أبي محمد"، والمعروف بـ "ابن هشام"(١).

مولده ونشأته

ولد ابن هشام في القاهرة عام ٧٠٨ هـ وفيها نشأ ودرس معظم علوم عصره من نحو وفقه وصرف وقراءة وتفسير وأدب ولغة على أيدي شيوخها في ذلك العصر(٢). وبعد تضلعه في هذه العلوم انتقل إلى التدريس فدرَّس علوم العربية في مصر ومكة عندما جاور بها مرتين أولاهما سنة ٧٤٩ هـ وفيها ألف كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ولكنه أضاعه في أثناء عودته إلى مصر، والثانية سنة ٧٥٦ هـ وفيها أعاد كتابته(٣).

العلوم التي برع فيها وثناء العلماء عليه

من خال كتابات ابن هشام يظهر أنه كان يتمتع بذكاء خارق وذاكرة حافظة قوية فقد استطاع أن يبرز في عدة علوم وأن يفوق أقرانه فيها(٤) ومنها النحو والفقه والأدب والتفسير واللغة، كما كان أديباً شاعراً فقال:

---

(١) الأعلام ١٤٧/٤، البدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١-٤٠١، بغية الوعاة ٦٨/٢-٧٠، شذرات الذهب ١٩١/٦-١٩٢، طبقات الشافعية للسبكي ٣٣/٦.
(٢) شذرات الذهب ١٩١/٦، الدرر الكامنة ٣٠٨/٢.
(٣) مقدمة المغني.
(٤) حسن المحاضرة ٥٢٦/١.

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لم يذل النفس في طلب العلا يسيراً يعش دهراً طويلاً أخا ذُلّ[١]

وقال أيضاً:

سوء الحساب أنه يؤاخذ الفتى بكل شيءٍ في الحياة قد أتى[٢]

كما عرف ابن هشام بالتواضع والبر ودماثة الخلق ورقة القلب[٣] وأدى ذلك إلى نظرة العلماء لابن هشام نظرة تقدير وإعجاب فقال الدماميني لولد ابن هشام: "لو عاش سيبويه لم يمكنه إلا التلمذة لوالدك والقراءة عليه"[٤]. وقال عنه الشوكاني: "وقد تصدر للتدريس وانتفع به الناس، وتفرد بهذا الفن وأحاط بدقائقه وحقائقه وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنفاته في غالب الديار"[٥].

شيوخه وتلاميذه

تتلمذ ابن هشام على شيوخ عصره في علوم اللغة والفقه والحديث والتفسير والقراءة، ومن هؤلاء:

١. الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة، وأخذ عنه علم الحديث وحدَّث عنه بالشاطبية[٦].
٢. الشيخ تاج الدين عمر بن علي الفاكهاني (ت ٧٣٤ هـ)، وقرأ عليه جميع شرح الإشارة في النحو إلا الورقة الأخيرة[٧].
٣. الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل (ت ٧٤٤ هـ)، يكنى بأبي فرج، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو[١].

(١) بغية الوعاة ٦٩/٢، الدرر الكامنة ٣٠٩/٢-٣١٠، شذرات الذهب ١٩٢/٦.
(٢) شذرات الذهب ١٩٢/٦.
(٣) الدرر الكامنة ٣٠٩/٢، بغية الوعاة ٦٩/٢.
(٤) حسن المحاضرة ٥٢٦/١، الدرر الكامنة ٣٠٨/٢-٣٠٩.
(٥) البدر الطالع ٤٠١/١.
(٦) بغية الوعاة ٨٢/٢.
(٧) شذرات الذهب ١٤٠/٦.

٤. الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (ت ٧٤٦ هـ)، وأخذ عنه التفسير والحديث والأصول وغيرها[٢].
٥. الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السراج (ت ٧٤٩ هـ)، وأخذ عنه القراءات[٣].

أما عن تلاميذ ابن هشام فقد تخرج على يديه جماعة من أهل مصر وغيرهم، ومن هؤلاء:

١. علي بن أبي بكر أحمد بن البالسي (ت ٧٦٧ هـ)[٤].
٢. جمال الدين محمد أبو الفضل بن أحمد بن عبد العزيز النويري (ت ٧٨٦ هـ)[٥].
٣. الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد اللخمي (ت ٧٩٠ هـ)[٦].
٤. عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (ت ٧٩٤ هـ) [٧].
٥. ابنه محمد الدين محمد (ت ٧٩٩ هـ)، الذي قرأ على أبيه وغيره وشارك، وكان إليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين، وقيل عنه أنه كان وحيد عصره في تحقيق النحو[٨].
٦. سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي الملقب بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)[٩].
٧. إبراهيم بن محمد الدجوي المصري (ت ٨٣٠ هـ)[١].

---

(١) شذرات الذهب ١٩١/٦.
(٢) شذرات الذهب ٩٧/٦.
(٣) البغية ٦٨/٢، الدرر ٣٠٨/٢، شذرات الذهب ١٩١/٦، حسن المحاضرة ٥٢٦/١.
(٤) بغية الوعاة ١٥١/٢، الدرر الكامنة ٣٣/٣.
(٥) شذرات الذهب ٢٩٢/٦.
(٦) الدرر الكامنة ٦٠/١.
(٧) شذرات الذهب ٣٣٣/٦.
(٨) شذرات الذهب ٣٦/٦، حسن المحاضرة ٥٣٧/١.
(٩) البدر الطالع ٥٠٨/١.

عقيدته ومذهبه الفقهي

كان ابن هشام عالماً ورعاً فلم يتهم باعتقاده ولا بتدينه ولا بسلوكه. وكان على مذهب الشافعية وتفقه في هذا المذهب وأصبح بصفته هذه مدرساً لعلم التفسير بالقبة المنصورة بالقاهرة، ثم انتقل إلى المذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنوات لينال منصب معلم بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة(٢)، وحفظ مختصر الخرقي عمر بن الحسين في دون أربعة أشهر (٣). وكان ابن تغري روي أنه "كان أولاً حنفياً ثم استقر حنبلياً وتنزل في دروس الحنابلة"(٤).

مؤلفاته

ترك ابن هشام حوالي خمسين كتاباً بعضها فقد فلم يصل إلينا وبعضها الآخر ما يزال مخطوطاً، وفيما يلي ثبت بمؤلفاته بحسب الترتيب الألفبائي(٥):

١. الإعراب عن قواعد الإعراب، وهو رسالة مختصرة في النحو.
٢. إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل.
٣. الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية ألفه لخزانة السلطان الملك الكامل.
٤. الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
٦. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.
٧. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.

---

(١) بغية الوعاة ٤٢٧/١.
(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٣/١-٢٩٤، ١٢٤/٤.
(٣) بغية الوعاة ٦٨/٢، شذرات الذهب ١٩١/٦، الدرر الكامنة ٣٠٨/٢.
(٤) النجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠.
(٥) اعتمدت في هذا الثبت على الدرر الكامنة ٣٠٩/٢، بغية الوعاة ٦٨/٢-٦٩، شذرات الذهب ١٩٢/٦، هدية العارفين ٤٦٥/١، ابن هشام ومنهجه النحوي ٢٤-٣٨.

٨. التذكرة، في خمسة عشر مجلداً.
٩. تلخيص الأدلة في تخليص الرسالة.
١٠. التوضيح.
١١. الجامع الصغير في النحو.
١٢. الجامع الكبير.
١٣. حاشية على مغني اللبيب.
١٤. حواشي على الألفية.
١٥. رسالة في أحكام "لو" و"حتى".
١٦. رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن.
١٧. رسالة في انتصاب "لغة" و"فضلاً" وإعراب "خلافاً" و"أيضاً" و"هلم جرا".
١٨. رسالة في توجيه النصب.
١٩. رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
٢٠. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.
٢١. شذور الذهب في معرفة كلام العرب.
٢٢. شرح أبيات ابن الناظم.
٢٣. شرح البردة للبوصيري.
٢٤. شرح التسهيل.
٢٥. شرح الجامع الصغير.
٢٦. شرح جمل الزجاجي.
٢٧. شرح شذرات الذهب.
٢٨. شرح الشواهد الصغرى.
٢٩. شرح الشواهد الكبرى.
٣٠. شرح شواهد المغني.
٣١. شرح قصيدة بانت سعاد.
٣٢. شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.
٣٣. شرح قطر الندى وبل الصدى.

٣٤. شرح اللمحة البدرية.
٣٥. شوادر الملح وموارد المنح.
٣٦. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
٣٧. فوح الشذا في مسألة كذا.
٣٨. قطر الندى وبل الصدى.
٣٩. قواعد الإعراب.
٤٠. القواعد الصغرى.
٤١. القواعد الكبرى.
٤٢. كفاية التعريف في علم التصريف.
٤٣. الكواكب الدرية.
٤٤. المباحث المرضية المتعلقة ب "من" الشرطية.
٤٥. مختصر الانتصاف من الكشاف.
٤٦. المسائل السفرية في النحو.
٤٧. مسائل في إعراب القرآن.
٤٨. مسائل في النحو وأجوبتها.
٤٩. مسألة اعتراض الشرط على الشرط.
٥٠. مسألة في تعدد ما بعد "إلا" على ثلاثة أقسام.
٥١. مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته.
٥٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
٥٣. موقد الأذهان وموقظ الوسنان.
٥٤. النكتة النحوية[١].

كما نسبت لابن هشام بعض المراجع كتباً ليست له وقد أحصاها الدكتور حاتم الضامن في مجلة المورد[٢].

(١) شرح شذور الذهب ١٢-١٨.، مغني اللبيب ١١-١٧.
(٢) مجلة المورد المجلد التاسع العدد الثالث ١١٧.

وفاته

توفي ابن هشام ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة(١).

(١) بغية الوعاة ٦٩/٢، شذرات الذهب ١٩٢/٦، حسن المحاضرة ٥٢٦/١.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

أخذ كتاب المغني مكانة كبرى بين النحويين وذلك عائد إلى مادته العلمية الضخمة، إضافة إلى تناوله موضوعات متعددة لم تتناول مجموعة مناقشة بتوسع في مثيله. ويضاف إلى ذلك أيضاً أنه اتبع في تأليفه منهجاً لم يسبق إليه وبأسلوب سلس مركز وعبارة واضحة وحسن تعليل وهو مجيد مسهباً وموجزاً[١].

وقد وصف العلامة ابن خلدون "المغني" وأثنى على مؤلفه إذ وصل هذا الكتاب إليهم بالمغرب فوقفوا منه على علم جم يشهد بعلو قدر مؤلفه في هذه الصناعة "صناعة النحو" وموفور بضاعته منها[٢].

الهدف من تأليف المغني

لم يقصد ابن هشام من تأليف "المغني" تقرير القواعد النحوية جافة أو إفادة متعاطي النحو فقط دون تطبيق بل قصد تقرير القواعد والنظر في الأساليب العالية وتحليلها والإكثار منها وإيراد النظائر فيها، فهو لإفادة المفسر والنحوي معاً، وهذا ما بينه ابن هشام بقوله: "لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً"[٣]. كما ذكر في مقدمة كتاب "المغني" أن خير وأولى ما يندب إليه الإنسان نفسه ويسعى إلى تحصيله ما يتيسر به فهم الكتاب المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب"[٤].

تحديده لمنهجه

---

(١) الدرر الكامنة ٤١٦/٢.
(٢) مقدمة ابن خلدون ٥١٦ ط كتاب الشعب.
(٣) المغني ٤٣٩/٢.
(٤) مقدمة المغني ٢٧.

من أجل تأدية الغرض السابق وتحقيق الهدف من تأليف "المغني" تنكب طريق المعربين السابقين عليه واجتنب ما وقعوا فيه من مآخذ ورسم لنفسه منهجاً جديداً:

١. فهم يكثرون من التكرار بذكر الصور الجزئية لتكرار الحديث عن الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد "إنْ" في مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا**﴾[١] فهم لم يضعوا كتبهم لإفادة القوانين الكلية، فتفادى هو ذلك ووضع لهذه الصور الجزئية باباً جمع فيه مسائلها وهو الباب الرابع "في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها"[٢].

٢. وهم أيضاً يوردون ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق الاسم أهو من السمة أو من السمو، وغيرها[٣].

٣. كما يعربون الواضحات كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف وغيرها[٤]، أما ابن هشام فقد تجنب ما أخذه على المعربين قبله بإيراد النظائر القرآنية وتحليلها وإحكام القول فيها فقال: "وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمون به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وما اتفق في المجالس النحوية"[٥].

عرض موجز لمضمون المغني

قسم ابن هشام كتابه هذا إلى ثمانية أقسام:

الباب الأول:

وهو أضخم الأبواب ويمثل نصف حجم الكتاب وتناول فيه حروف المعاني بعد دراسة متوسعة أورد فيه آراء السابقين بأدلتها وحججها والاعتراض على بعضها.

الباب الثاني:

---

(١) النساء ١٢٨.
(٢) مقدمة المغني ٣٠.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) مقدمة المغني ٣١.

تناول فيه أحكام الجملة وتقسيمها إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل، وحكم الجمل بعد المعارف والنكرات.

الباب الثالث:

ذكر فيه أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور من حيث حكمهما في التعلق وما يتعلقان به وكيفية تقدير المتعلق وتعيين موضعه.

الباب الرابع:

ذكر فيه مجموعة من الأحكام التي يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها، مثل ما يعرف به الفرق بين المبتدأ والخبر، والحال والتمييز، والفاعل والمفعول، والاسم والخبر، وعطف البيان والبدل، واسم الفاعل والصفة المشبهة، وغيرها.

الباب الخامس:

وتناول فيه جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشر جهات منها أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيراً ما تذل أقدام بسبب ذلك، وأن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة، وأن يخرج على ما لم يثبت في العربية عن جهل أو غفلة وغير ذلك من الجهات الأخرى.

الباب السادس:

وقد خصه للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، وقد ذكر منها عشرين موضعاً منها قولهم: إن "لو" حرف امتناع لامتناع، وإن "إذا" غير الفجائية ظرف لما يستقبل من الزمان، وقولهم: "النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشر"، وغيرها.

الباب السابع:

وذكر فيه طريقة الإعراب للمبتدئين وتصحيح خطأ بعض المعلمين، والتنبيه على الخلط بين الأصلي والزائد، أو نطق العبارات على غير وجهها، وغير ذلك.

الباب الثامن:

تحدث فيه عن أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ووضعها في إحدى عشرة قاعدة منها إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، وأن العرب قد يشربون لفظاً آخر فيعطونه حكمه ويسمون ذلك تضميناً، وأنهم يعبرون بالفعل عن أمور منها وقوعه وهو الأصل ومنها مشارفته ومنها إرادته ومنها القدرة عليه، وغير ذلك.

مصادر المغني

تنوعت مصادر ابن هشام في المغني، ومن أبرز الذين صرح بالنقل عنهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

١. الزجاج (ت ٣١١ هـ) في كتاب الشجرة[١].
٢. ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) في كتابه الجمل[٢].
٣. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) في كتابيه التذكرة[٣] والحجة[٤].
٤. الهروي (ت ٣٩٩ هـ) في كتابه الزخائر[٥].
٥. ابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) في شرح الجمل[٦].
٦. ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) في كتبه النهاية وشرح الإيضاح وشرح الدرة[٧].
٧. ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل[٨].
٨. ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في أماليه[١].

---

(١) المغني ٢٣٧/١.
(٢) المغني ٤٦١/١.
(٣) المغني ١٦٥/١.
(٤) المغني ٢٨٢/١.
(٥) المغني ٢١٦/٢.
(٦) المغني ٦٥٧/١.
(٧) المغني ٣٥٩/١، ٣٨٠، ٤٩٩.
(٨) المغني ١١٦/٢.

٩. ابن عصفور (ت ٦٩٦ هـ) في المقرب[٢].

وغير هؤلاء كثير من النحاة نقل عنهم ومنهم أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ)، سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، الأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ)، ابن الخياط (ت ٣٢٠ هـ)، الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)، ابن برهان (ت ٤٥٦ هـ)، ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، ابن الباذش (ت ٥٢٨هـ)، الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، ابن بري (ت ٥٨٢ هـ)، العكبري (ت ٦١٦ هـ)، ابن اياز (ت ٦٨١ هـ)، ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ)، الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، الأبذي (ت ٨٦٠ هـ)، وغيرهم خلق كثير.

هذا وإلى جانب النحاة فقد استعان ابن هشام بعدد من علماء اللغة منهم الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ)، يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ)، أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، كما كانت له عناية بالغة باللهجات العربية واهتم بأقوال المفسرين النحوية وإعرابهم وتوجيهاتهم الآيات القرآنية فرضي عن بعضها وقبله، وناقش بعضها وبين ما فيه من وجوه القوة والضعف، ورد بعضاً ثالثاً.

ويذكر المفسرين بأسمائهم وينقل عن المشهورين منهم وأكثرهم ذكراً له وأخذاً عنه الزمخشري، كما نقل عن الإمام الطبري والواحدي والإمام فخر الدين الرازي والإمام الحوفي والإمام ابن عطية والفراء والزجاج وأبي حيان، وهم يختلفون فيما نقل عنهم.

وقد خصصت هذا البحث للأقوال الإمام ابن عطية، فنقل ابن هشام عنه عشرة أقوال وكلها توجيهات إعرابية لآيات قرآنية خالفه ابن هشام في أغلبها إذ لم يوافقه إلا في اثنين فقط.

---

(١) المغني ٤٩٩/١.
(٢) المغني ٥٥٩/١.

توجيهات الإمام ابن عطية الأندلسي

المبحث الأول: "حاشا" التنزيهية

ترددت "حاشا" بين الاسمية والفعلية والحرفية لدى النحاة:

عدها سيبويه ومن تبعه من البصريين حرفاً فقال: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله»(١). فعلى ذلك نراه لم ير فعلية "حاشا" قط.

في حين عدها بعض الكوفيين فعلاً استعمل استعمال الأدوات(٢)، وعدها البعض الآخر فعلاً وحرفاً حسب ما يأتي بعدها مثل المبرد فقال: «وما كان فعلاً فـ "حاشا" و"خلا" وإن وافقا لفظ الحروف»(٣).

وابن جني بقوله: «وأما "حاشا" و"خلا" فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان»(٤).

وهذا التقسيم لـ "حاشا" من حيث الحرفية والفعلية إذا كانت في باب الاستثناء، أما لو خرجت إلى معنى التبرئة والتنزيه فالاختيار فيها عند كثير من النحاة هو الاسمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض النحاة مثل المبرد وابن جني وبعض الكوفيين لم يروا إمكانية انتقال "حاشا" من الاستثناء إلى التبرئة. وكأنهم لا يفرقون بين "حاشا" الاستثنائية والتبريئية، ولذلك أبقوها على فعليتها مستدلين ببعض الأدلة، ومن هنا يتضح محل الخلاف في قوله تعالى: ﴿**قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ**﴾(٥) بين ابن عطية القائل بفعلية "حاشا" التنزيهية متبعاً في ذلك رأي المبرد

(١) الكتاب ٣٤٩/٢.
(٢) الجنى الداني ٥٦٢.
(٣) المقتضب ٣٩١/٤.
(٤) اللمع ١٥٣.
(٥) يوسف، آية ٥١.

وبين النحاة القائلين باسمية "حاشا" التنزيهية، وهذا ما عبر عنه ابن هشام بقوله: «وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتي هذا التأويل في مثل: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[1] والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا بدليل قراءة بعضهم "حاشاً لله" بالتنوين كما يقال: "براءة لله من كذا"، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه "حاشَ الله" كـ "معاذ الله" ليس جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطيه لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار، وإنما تُرك التنوين في قراءتهم لبناء "حاشا" لشبهها بـ "حاشا" الحرفية»[2].

وعلى هذا فقد وجهت "حاشا" الواردة في الآية الكريمة على توجيهين:

التوجيه الأول: أنها فعلية، وهذا الرأي للمبرد وابن جني والكوفيين[3]، واحتجوا لذلك بأشياء منها:

١. أنه يتصرف فتقول: "حاشيت أحاشي" والتصرف من خصائص الأفعال.
٢. أنه يدخل على لام الجر فتقول: "حاشا لزيد"، قال الله تعالى: ﴿**حَاشَ لِلَّهِ**﴾[4] ولو كانت حرف جر لم يدخل على مثله.
٣. أنه يدخله الحذف نحو: "حاش لزيد" وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو "حاش لله" وليس القياس في الحروف الحذف وإنما ذلك في الأسماء نحو: "أخ" و"يد" وفي الأفعال نحو "لم يك" و"لا أدر" وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب[5].

---

(١) يوسف، آية ٣١.
(٢) المغني ٢٤٢/١-٢٤٣.
(٣) المقتضب ٣٩١/٤، اللمع ١٥٣، الجنى الداني ٥٥٩، شرح الكافية الشافية ٧٢٣/٢، الرضي ٢٤٤/١.
(٤) يوسف، آية ٣١.
(٥) المقتضب ٣٩١/٤.

وقد تبنى هذا الرأي موافقاً للمبرد وابن جني الزجاج حيث قال: «فالمعنى في "حاش لله" براءة الله من هذا ومن التنحي، المعنى قد نحى الله هذا من هذا. إذا قلت: "حاشا لزيد من هذا" فمعناه قد تنحى زيد من هذا وتباعد منه، كما أنك تقول: "قد تنحى من الناحية"، وكذلك "قد تحاشى من هذا الفعل"»(١).

وأبو علي الفارسي بقوله: «لا تخلو "حاش" في قوله: ﴿**حَاشَ لِلَّهِ**﴾(٢) من أن تكون الحرف الجار في الاستثناء أو تكون فعلاً على فاعل، ولا يجوز أن تكون الحرف الجار؛ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعل من الحشا الذي يراد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حشا أي: في ناحية، وفاعل "حاش" هو "يوسف" كأن المعنى: بَعُد من هذا الذي رُمي به لله أي: لخوفه ومراقبة أمره»(٣).

ومكي ابن أبي طالب بقوله: «الأصل في "حاشى" أن تكون بالألف لكن وقعت في المصحف بغير ألف اكتفاء بالفتحة من الألف كما حذفت النون في "لم يك" و"حاشى" فعل على فاعل مأخوذ من الحشا وهو الناحية»(٤).

وابن عطية حيث قال: «وهي في بعض المواضع فعل وزنه فاعل وذلك في قراءة من قرأ "حاش لله" فمعناه مأخوذ من معنى الحرف وهو إزالة الشيء عن معنى مقرون به، وهذا الفعل مأخوذ من الحشى أي: هذا في حشى وهذا في حشى ومنه الحاشية كأنها مباينة لسائر ما هي له، ومن المواضع التي "حاش" فيها فعل هذه الآية»(٥).

والعكبري حيث قال: «"حاشى لله" يُقرأ بألفين وهو الأصل والجمهور على أنه هنا فعل وقد قالوا منه "أحاشي" وأيد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى. ولو كان حرف جر لما دخل على حرف جر وفاعله مقدر تقديره "حاشى يوسف" أي: بَعُد

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٣.
(٢) يوسف، آية ٣١.
(٣) الحجة ٤٢٢/٤-٤٢٣.
(٤) مشكل إعراب القرآن ٤٢٨/١.
(٥) المحرر الوجيز ٨٠/٥.

من المعصية خوف الله، وأصل الكلمة من "حاشيت الشيء" فـ "حاشى" صار في حاشية أي: ناحية»[١].

وقد اختلف القائلون بفعليتها على قولين:

القول الأول: قال أكثرهم إن "حاشا" فيها ضمير الفاعل وهو يوسف عليه السلام، وقدره الفارسي بقوله: «بَعُد من هذا الذي رُمي به الله»[٢]. وعليه مكي بن أبي طالب والعكبري. وقدره ابن عطية بقوله: «حاشا يوسف لطاعته لله، أو لمكانه من الله، أو لترفيع الله له أن يُرمى بما رمينه به أو يُدعى إلى مثله لأن تلك أفعال البشر وهو ليس منهم إنما هو ملك»[٣].

القول الثاني: قال الفراء: «"حاشى" فعل لا فاعل له. فإذا قلت: "حاشى لله" فاللام موصولة بمعنى الفعل والخفض بها، وإذا قلت: "حاشى الله" بحذف اللام فاللام مرادة والخفض بها»[٤]. وقد رُد هذا القول بأنه قول ضعيف وظاهره الضعف لأنه من العجب أن يكون فعل بلا فاعل، وأما قوله بأن الخفض بها وتقديرها فضعيف لأن حرف الجر إذا حذف لا يبقى عمله إلا نادراً[٥].

التوجيه الثاني: أنها اسمية، وهذا ما ذهب إليه الفراء بقوله: «"حاش لله" أعظمنه أن يكون بشراً وقلن: هذا ملك. وفي قراءة عبد الله "حاشا لله" بالألف هو في معنى "معاذ الله"»[٦].

والزمخشري بقوله: «ومن قرأ "حاشا لله" فنحو قولك: "سُقياً لك" كأنه قال: "براءة" ثم قال: "لله" لبيان من يبرأ ويُنزه»[٧].

---

(١) التبيان ٧٣١.
(٢) الحجة ٤/٤٢٣.
(٣) المحرر الوجيز ٥/٨١.
(٤) الجنى الداني ٥٦٠، رصف المباني ١٩٤، شرح المفصل ٨/٤٩.
(٥) شرح المفصل ٨/٤٩.
(٦) معاني القرآن ٢/٤٢.
(٧) الكشاف ٣/٢٨١.

وابن مالك بقوله: «والصحيح أنها اسم فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال: "حاشا لله" فكأنه قال: "تنزيهاً لله" ويؤيد هذا قراءة أبي علي السمال: "حاشاً لله" بالتنوين، فهذا مثل قولهم: "رعياً لزيد"، وقرأ ابن مسعود: "حاشا الله" بالإضافة فهذا مثل "سبحان الله" و"معاذ الله"»(١). وإليه ذهب الرضي وأبو حيان والسمين وابن هشام وغيرهم(٢).

فبعد هذا العرض يتضح أن سبب الخلاف في توجيه "حاشا" في الآية الكريمة هو عدم التفرقة بين كونها استثنائية وكونها تنزيهية، وقد علل السمين لذلك بقوله: «إن المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة ولم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم لأنهم غالبُ فهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولما ذكروا مع أدوات الاستثناء "ليس" و"لا يكون" و"غير" لم يذكروا معانيها إذ مرادهم مساواتها لـ "إلا" في الإخراج وذلك لا يمنع من زيادة معنى في تلك الأدوات»(٣).

وهذا الخلاف يجعلنا أمام ثلاث إعرابات في توجيه "حاشا" بين الحرفية والاسمية والفعلية. فكما هو واضح فالحرفية مستبعدة تماماً في هذه الآية لنفس الأدلة التي ساقها الكوفيون ومنها أن "حاشا" إذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف وبذلك يبقى وجهان هما الفعلية والاسمية.

فأقول: إنه يتعين فعلية "حاشا" في الآية إذا كانت استثنائية وهي ليست كذلك بدليل ما قدره القائلون بالفعلية وهو "حاشا يوسف أن يقارف ما رمته به لطاعة الله ولمكانه منه أو لترفيع الله أن يُرمى بما رمته به أي: جانب المعصية لأجل الله، فإن هذا التأويل لا يتأتى إلا في قوله: ﴿**قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ**﴾(٤). أما قوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾(٥) لا يتأتى هذا التأويل بل

(١) شرح التسهيل ٢/٢٢٧.
(٢) الرضي ١/٢٤٥، الارتشاف ٣/١٥٣٦، الدر المصون ٦/٤٨١-٤٨٨، المغني ١/٢٤٢-٢٤٣.
(٣) الدر المصون ٦/٤٨٢.
(٤) يوسف، آية ٥١.
(٥) يوسف، آية ٣١.

المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله[١]، أو أن المعنى في الآية كقولك إذا قيل لك فلان يُقتل أو يموت أو نحو ذلك: "حاشاه"، فهذا ليس باستثناء وإنما هو بمنزلة "بعيداً منه"[٢].

فلذلك لما انتفى معنى الاستثناء وحل محله معنى آخر وهو التنزيه والتبرئة تعين الاسمية. ويدعمها أن كل شيء إذا أُخرج عن بابه زال تمكنه[٣]. فلما كان الأصل في "حاشا" أن تكون استثناءاً وفعلاً عند الكوفيين، ولما كان من المسلم به أن الفعل أقوى من الاسم فبخروج "حاشا" من باب الاستثناء ومخالفة سائر أخواتها ودلالتها على معنى آخر ضعفت عن أخواتها فاستحقت الاسمية التي هي أقل مرتبة من الفعل.

كما يدعم الاسمية أيضاً قراءة أبي السمال "حاشاً" بالتنوين وقراءة ابن مسعود "حاشا الله" بالإضافة[٤]، والتنوين والإضافة هما من خصائص الأسماء.

كما أن التصريف الذي اتخذه الكوفيون للدلالة على الفعلية في "حاشا" ليس أمراً قاطعاً لأن "حاشا" قد تكون مشتقة من لفظ الحرف كما قالوا: "سَوَّفْتُ بزيدٍ" و"لَوْلَيْتُ له" أي: قلت له "سوف أفعل"، وقلت له: "لو كان ولو كان" وهذا من ذلك[٥].

أو مأخوذ من الاسم كما يقال: "بسمل" و"هلل" و"حمدل" و"سبحل" و"حولق" إذا قال: "بسم الله"، "لا اله إلا الله"، "سبحان الله"، و"لا حول ولا قوة إلا بالله" فكما بُنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك "حاشا"[٦].

وأما قول النابغة:

وَلا أَرى فاعِلاً في الناسِ يُشبِهُهُ وَلا أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ[١]

(١) حاشية الصبان ٢٤٦/٢.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٤/١.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٣/٢.
(٤) مختصر الشواذ ٦٨، معاني الفراء ٤٢/٢، المحرر الوجيز ٧٩/٥.
(٥) الدر المصون ٤٨٤/٦.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٢/١-٢٨٣.

فرده ابن مالك بقوله: «وهذا غلط لأن "حاشا" إذا كانت فعلاً وقُصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع "إلا" ومؤدية معناها فلا تتصرف كما لا تتصرف "عدا" و"خلا" و"ليس" و"لا يكون" بل هي أحق بمنع الصرف لأن فيها مع مساواتها الأربع شبهاً بـ "حاشا" الحرفية لفظاً ومعنى»(٢).

وعليه فـ "حاشا" في الآية الكريمة اسم وليس فعلاً وإنما جاءت مبنية في حال اسميتها لشبهها بـ "حاشا" في حال حرفيتها، والله أعلم.

(١) البيت من البسيط، الشاهد في قوله: "**ولا أحاشي**" حيث جاءت فعل مضارع بمعنى: لا أستثني أحداً ممن يفعل الخير. فيدل على أن "حاشى" التي تستعمل في الاستثناء فعل، وهو متصرف. ديوان النابغة ٢٠، أسرار العربية ٢٠٨، الإنصاف ٢٧٨/١، الجنى الداني ٥٩٩، ٥٦٣، الدرر ١٨١/٣، شرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨.

(٢) شرح التسهيل ٢٢٨/٢.

المبحث الثاني: للكاف التعليل

حروف الجر تعمل في الأسماء لاختصاصها بها، والحرف متى كان مختصاً وجب له العمل. ومن حروف الجر "الكاف" ومخرجه من أقصى اللسان من أسفل من مخرج القاف قليلاً وما يليه من الحنك، وهو من الحروف المهموسة وهي مشتركة بين الاسمية والحرفية مبنية وحركت لأنها قد تقع مبتدأ بها وكانت فتحة لخفتها مع حصول الغرض، ولم تكسر كالباء لتوافق حركة الفتحة عملها لأنها لم تلازم الحرفية(١).

وترد الكاف لمعانٍ عدة:

١. التشبيه: نحو "زيد كالأسد".

٢. الاستعلاء: نحو قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ**﴾(٢) معناها "على ما أمرت".

٣. التوكيد والزيادة كقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾(٣).

٤. التعجب نحو: "ما رأيت كاليوم وإلا خلد محياه".

٥. المبادرة نحو: "سلم كما تدخل"(٤).

٦. التعليل: واختلف فيه العلماء:

أ. فذكره الأخفش وجعل منه قوله تعالى:﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ۞ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ**﴾(٥) قال: «كما فعلت هذا فاذكروني»(٦).

---

(١) جواهر الأدب ١٣٩.

(٢) هود، آية ١١٢.

(٣) الشورى، آية ١١.

(٤) تنظر معاني الكاف في: المغني ٣٥٥/١-٣٦٠، مصابيح المغاني ٢٤٥-٢٤٦، الجنى الداني ٨٣-٨٤، همع الهوامع ٣٦٢/٢-٣٦٣.

(٥) البقرة، الآيتان ١٥١، ١٥٢.

(٦) معاني القرآن ١٦٣/١، المساعد ٢٨١/٢، الارتشاف ١٧١٤/٤، الجنى الداني ٨٤.

وجعل ابن برهان من هذا قوله تعالى: ﴿**وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾(١) أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون(٢).

وأثبته ابن جماعة بقوله: «وقد تكون الكاف حرف تعليل إما مقرونة بـ "ما" كقوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾(٣) أي: لهدايته إياكم، وكذلك ﴿**كَمَا عَلَّمَكُم**﴾(٤) أي: لتعليمه إياكم، أو لا مقرونة بـ "ما" كقوله تعالى: ﴿**وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾(٥) وي: اسم فعل للتعجب أي: أتعجب لأنه لا يفلح الكافرون، وكذلك: ﴿**وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ**﴾(٦) أي: أعجب لأن الله يبسط الرزق(٧).

ب. وقيد ابن مالك كون "الكاف" للتعليل اتصالها بـ "ما" الكافة فقال: «وتحدث "ما" الكافة في الكاف معنى التعليل كقوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾(٨) وكقول الأخفش في قوله تعالى: :﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ۞ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ**﴾(٩) أي: كما أرسلنا فيكم رسولاً فاذكروني، أي: كما فعلت هذا فاذكروني»(١٠). وقال أيضاً: «وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بـ "كي" كقول الشاعر:

(١) القصص، آية ٨٢.
(٢) شرح التسهيل ١٧٣/٣، شرح الكافية الشافية ٧٩٠/٢، الجنى الداني ٨٤.
(٣) البقرة، آية ١٩٨.
(٤) البقرة، آية ٢٣٩.
(٥) القصص، آية ٨٢.
(٦) القصص، آية ٨٢.
(٧) شرح الكافية لابن جماعة ٣٤٠.
(٨) البقرة، آية ١٩٨.
(٩) البقرة، الآيتان ١٥١، ١٥٢.
(١٠) شرح التسهيل ١٧٣/٢.

وطرفكَ إمَّا جئتنا فاصرفنَّه كما يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنْظرُ[1].

وزعم الخليل أن "الكاف" إذا لحقتها "ما" الكافة قد تجعلها العرب بمعنى "لعل" ويصير لها ما للفعل كما صيرت "ربما" للفعل، وجعل من ذلك قولهم: "انتظرني كما آتيك" قال: والمعنى "لعلي آتيك"[2].

وحكى عن سيبويه قوله: «وسألته عن قوله "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه" و"هذا حق كما أنك ههنا" فزعم أن العامل في "أنَّ" الكاف و"ما" لغو إلا أن "ما" لا تحذف من ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ "كأنّ" كما ألزموا النون "لأفعلن" واللام قولهم "إن كان ليفعل" كراهية أن يلتبس اللفظان ويدلك على أن "الكاف" هي العاملة قولهم: "هذا حقٌ مثل ما أنك ههنا"»[3].

ت. نفى كثير من النحاة مجيء "الكاف" للتعليل ولم يثبتوا لها غير التشبيه، قال سيبويه: «وكاف الجر التي تجيء للتشبيه وذلك قولك: "أنت كزيد"»[4]. وقال ابن جني: «ومعنى الكاف التشبيه تقول: "زيدٌ كعمرو" أي: هو يشبهه"»[5]. وقال ابن الدهان: «والكاف للتشبيه»[6]. وقال المالقي: «القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلا للتشبيه نحو قولك: "زيدٌ كعمرو" و"عبد الله كجعفر"»[7].

---

(١) البيت لعمرو بن أبي ربيعة. الشاهد في قوله: "كما" فذهب الكوفيون إلى أن الكاف يجوز أن ينصب بعدها الفعل على تقدير "ما" زائدة غير كافة ويجوز الرفع على أن "ما" زائدة كافة. الإنصاف ٥٨٦/٢، شرح الكافية الشافية ٨٢٠/٢، المساعد ٢٨١/٢.

(٢) الكتاب ١١٦/٣، الخزانة ٥٠١/٨، الارتشاف ١٧١٥/٤.

(٣) الكتاب ١٤٠/٣.

(٤) الكتاب ٢١٧/٤.

(٥) اللمع ١٥٨.

(٦) الفصول في العربية ٣٠.

(٧) رصف المباني ٢١.

فعلى ذلك نرى أن التعليل وارد في "الكاف" المقترنة بـ "ما" وفي غيرها، وهذا ما أجازه ابن هشام بقوله: «والحق جوازه في المجردة من "ما" وفي المقرونة بـ "ما" الزائدة أو المصدرية»(١).

فإذا اتصلت "ما" بالكاف فهي كلمة مركبة من "كاف" التشبيه أو التعليل و"ما" وذلك خلافاً لما ذهب إليه المالقي من كونها تأتي بسيطة حيث قال: «وتكون "كما" بسيطة وهي مقصدنا ولها ثلاثة أوجه»(٢).

ثم إن "ما" المتصلة بالكاف قد تكون اسماً وقد تكون حرفاً فإن كانت اسماً فلها قسمان:

الأول: أن تكون موصولة بمعنى "الذي" كما في قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ**﴾(٣).

الثاني: أن تكون نكرة موصوفة كقولك: "الذي عندي كما عندك" أي: كشيء عندك(٤).

وإن كانت "ما" حرفاً فلها أقسام:

الأول: أن تكون مصدرية وهي التي مع ما بعدها في تأويل مصدر نحو قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ**﴾(٥) ونحو قولهم: "قمت كما قمت" أي: كقيامك. فالكاف في ذلك جارة للمصدر المنسبك من "ما" وصلتها(٦). وهذا ما ذهب إليه

(١) المغني ٣٥٥/١.
(٢) رصف المباني ٢٣٠.
(٣) الحجر، آية ٩٠.
(٤) الجنى الداني ٤٨٠.
(٥) هود، آية ١١٢.
(٦) الجنى الداني ٤٨١، رصف المباني ٣٤١.

سيبويه وابن مالك والمرادي وابن عقيل[1] ورجحه أن هشام بقوله: «وهو الظاهر»[2].

الثاني: أن تكون "ما" زائدة ركبت مع "الكاف" فصارت كلمة واحدة وتبقى الكاف عاملة الجر فيما بعدها نحو قول الشاعر:

وَنَنصُرُ مَولانا وَنَعلَمُ أَنَّهُ كَمَا النّاسُ مَجروحٌ عَلَيهِ وَجارِمُ[3]

ومثله ما قاله سيبويه: «وسألته عن قوله "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه" و"هذا حق كما أنك ههنا" فزعم أن العامل في "أنَّ" الكاف و"ما" لغو إلا أن "ما" لا تحذف من ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ "كأنّ" كما ألزموا النون "لأفعلن" واللام قولهم "إن كان ليفعل" كراهية أن يلتبس اللفظان ويدلك على أن "الكاف" هي العاملة قولهم: "هذا حقٌ مثل ما أنك ههنا"»[4]. وهذا ما ذهب إليه ابن برهان[5].

الثالث: أن تكون "ما" كافة وهذا ما نسبه ابن هشام إلى الزمخشري وابن عطية فقال: «وما ذكرناه في الاثنين[6] من أن "ما" مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة وفيه إخراج للكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض»[7].

---

(١) الكتاب ١٦٥/٣، شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، توضيح المقاصد ٤٣٤/١، الجنى الداني ٤٨١-٤٨٢، شرح ابن عقيل ١٤٩/١.

(٢) المغني ٣٥٦/١.

(٣) البيت لعمرو بن براقة، الشاهد: حيث جاءت "ما" زائدة فعملت "الكاف" الجر فيما بعدها. الجنى الداني ٤٨٢، مغني اللبيب ٣٥٧/١، همع الهوامع ٣٩٠/٢.

(٤) الكتاب ١٤٠/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٩١/٢.

(٦) هي قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ**﴾ و﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾ البقرة، الآيتان ١٥١، ١٩٨.

(٧) المغني ٣٦٥/١.

وبالرجوع إلى الكشاف وجدت أن الزمخشري يجوز في الآية الثانية أن تكون "ما" مصدرية وأن تكون كافة فقال: ﴿**كَمَا هَدَاكُمْ**﴾[١] "ما" مصدرية أو كافة والمعنى: اذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة، أو اذكروه كما علمكم كيف تذكرونه لا تعدلوا عنه[٢].

وفي الآية الأولى يجوز أن يتعلق "**كَمَا أَرْسَلْنَا**" بما قبله ويقول: ولأتم نعمتي عليكم في الآخرة بالثواب كما أتممتها عليكم في الدنيا بإرسال الرسول أو بما بعده أي: كما ذكرتكم بإرسال الرسل فاذكروني بالطاعة[٣].

فيبدو أن الزمخشري يجعل الكاف في هذه الآية إما للتشبيه أو للتعليل ولا يمنع أن تكون "ما" مصدرية فيها بدليل أنه يحلل المعنى في التقديرين بالمصدر وهو ما يشهد له قوله الصريح في الآية السابقة.

أما ابن عطية فقد جوز ما جوزه الزمخشري من تعلق "**كَمَا أَرْسَلْنَا**" بما قبله واستحسنه وبما بعده "**فَاذْكُرُونِي**" كما جوز تعلقه بـ "**تَهْتَدُون**" في آخر الآية التي قبلها أي: "اهتداء كما" فيكون نعت لمصدر فقال: «والكاف في قوله "كما" رد على قوله "لأتم" أي "إتماماً كما" وهذا أحسن الأقوال، أي: لأتم عليكم في بيان سنة إبراهيم عليه السلام :﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ**﴾[٤] إجابةً لدعوته في قوله: ﴿**رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ**﴾[٥]، وقيل "الكاف" من "كما" رد على "**تَهْتَدُون**" أي: اهتداء كما، وقيل هو في موضع نصب على الحال، وقيل هو في معنى التأخير متعلق بقوله: بعده "**فَاذْكُرُونِي**"»[٦]. أما الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾[٧] فقال: «تعديد للنعمة وأمر بشكرها ثم ذكرهم

(١) البقرة، آية ١٩٨.
(٢) الكشاف ٤١١/١.
(٣) الكشاف ٣٤٧/١.
(٤) البقرة، آية ١٥١.
(٥) البقرة، آية ١٢٩.
(٦) المحرر الوجيز ٣٨٣/١.
(٧) البقرة، آية ١٩٨.

بحال ضلالهم ليظهر قدر الإنعام والكاف في "كما" نعت لمصدر محذوف و"ما" مصدرية أو كافة»[١].

فيبدو أنها كافة والكاف للتشبيه، فعلى القول بأن "ما" كافة لـ "الكاف" عن عمل الجر فلا يكون للجملة بعدها محل من الإعراب، وهذا ما قال به الزمخشري وابن عطية وتبعهما في ذلك البيضاوي بقوله: «﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾[٢] كما علمكم أو اذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة إلى المناسك وغيرها، و"ما" مصدرية أو كافة»[٣]، والشوكاني حيث قال: «الكاف نعت مصدر محذوف و"ما" مصدرية أو كافة أي: اذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة، وكرر الأمر بالذكر تأكيداً»[٤]، والألوسي بقوله: «و"ما" على المعنيين تحتمل أن تكون مصدرية فحمل "**كَمَا هَدَاكُمْ**" النصب على المصدرية بحذف الموصوف أي: ذكراً مماثلاً لهدايتكم وتحتمل أن تكون كافة فلا محل لها من الإعراب والمقصود من الكاف مجرد تشبيه مضمون الجملة بالجملة ولذا لا تطلب عاملاً تفضي بمعناه إلى مدخولها»[٥].

وإن وقع بعدها اسم رفع على الابتداء كما في قول الشاعر:

وَنَنصُرُ مَولانا وَنَعلَمُ أَنَّهُ كَمَا النّاسُ مَجرومٌ عَلَيهِ وَجارِمُ[٦]

وقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ إِنِّنِي وأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ والرَجُلُ الحَلِيْمُ[٧]

---

(١) المحرر الوجيز ٤٨٩/١.
(٢) البقرة، آية ١٩٨.
(٣) تفسير البيضاوي ١٣١/١.
(٤) فتح القدير ٢٣٢/١-٢٣٣.
(٥) روح المعاني ٨٨/٢.
(٦) سبق تخريجه، الشاهد: حيث جاءت "ما" كافة للكاف عن عمل الجر وجاء ما بعدها مرفوعاً بالابتداء.
(٧) البيت لزياد الأعجم، الشاهد: في قوله "**كَمَا النَّشْوَانُ**" حيث جاءت "ما" كافة للكاف عن عمل الجر. ديونه ٩٧، الجنى الداني ٤٨١، المغني ٣٥٧/١، شرح التسهيل ١٧١/٣.

وقد منع ابن الفرخان أن تكون "ما" كافة للكاف عن عمل الجر[١] لكن رد عليه بالأبيات السابقة ولأنه قد ثبت أن "ما" المصدرية توصل بالجملة الاسمية وهذا ما أجازه السيرافي والأعلم وابن خروف وابن مالك[٢] مستدلين بقول الشاعر:

واصِل خليلَك ما التواصُل ممكِنٌ فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَلِيلٍ ذَاهِبُ[٣]

فالكاف في هاتين الآيتين اختلف فيها العلماء بين كونها للتشبيه أو للتعليل، ولكني أقول كون الكاف للتعليل فيهما ظاهر فيكون ما بعدها علة وسبباً لما قبلها، و"ما" فيهما مصدرية فليست بمعنى "الذي"، والعائد محذوف لأنه يبعد تقرير هذا التقدير مع الكلام الذي قبله ومع الكلام الذي بعده وفيه وقوع "ما" على أحاد من يعقل[٤]، وليست كافة كما ذهب إليه الزمخشري وابن عطية ومن تبعهما، والكاف جارة للمصدر المنسبك من "ما" وصلتها، ويؤيد ذلك ورود السماع بإعمال "الكاف" مع الكف بـ "ما" كما في قول الشاعر:

وَنَنصُرُ مَولانا وَنَعلَمُ أَنَّهُ كَمَا النّاسِ مَجرومٌ عَلَيهِ وَجارِمُ[٥]

بجر "الناس" على أن "ما" كافة لحرف "الكاف" ومع ذلك أُعمل الجر فيما بعده.

(١) الجنى الداني ٤٨٢، المغني ٣٥٧/١.
(٢) همع الهوامع ٢٦٥/١، الارتشاف ٩٩٥/٢، المساعد ١٧٣/١، الكافية الشافية ٣٠٦/١.
(٣) البيت من الكامل، ولم يعرف قائله، الشاهد: في قوله "ما التواصُل" حيث وصلت "ما" موصولة بالجملة الاسمية. الارتشاف ٩٩٥/٢، شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١.
(٤) الدر المصون ١٨٣/٢، البحر المحيط ٦١٧/٢.
(٥) سبق تخريجه.

المبحث الثالث: الجملة المعترضة

إن من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً(١)، وهو ما يسمى بالجملة المعترضة عند النحاة والبلاغيين والمفسرين وتعريفها: أنها تأتي في أثناء الكلام فاصلة بين متلازمين، سواء كانا مفردين أو كانا جملتين متصلتين معنى، وذلك لإفادة الكلام تقوية، أو إيضاحاً وبياناً لنكتة سوى دفع الإيهام(٢).

وهي من ثم تنزل منزلة الصفة في الفائدة توضح عن الشيء وتؤكده(٣). وقد اهتم النحاة بالجملة الاعتراضية وأشاروا إليها في كتبهم غير أن ذلك الاهتمام لم يتجاوز حدود الإشارة إلى الجمل الاعتراضية بوصفها صيغة يجوز الفصل بها بين متلازمات الجملة. ولم تحظ الجملة الاعتراضية ببحوث منفصلة حولها إلا عند ابن فارس وابن جني وابن هشام والسيوطي في حين اكتفت الكتب الأخرى بنشرها بين مباحثها النحوية.

قال ابن فارس: «إن من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً»(٤)، وهذا المعترض هو ما اصطلح على تسميته – فيما بعد – بالجملة الاعتراضية.

وقال ابن جني: «وقد كثر هذا الضرب من التعبير وشاع استعماله فجاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام»(٥).

ويعرف النحاة الجملة الاعتراضية بأنها الجملة التي تقع بين شيئين متلازمين متعلقة به معنى مفيدة تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه ولا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة(٦).

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ٢٤٥.
(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٦٥-٦٦، شرح قواعد الإعراب للكافجي ١٦٢.
(٣) الأصول في النحو ٢/٢٦١.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية ٢٤٥.
(٥) الخصائص ١/٣٣١.
(٦) همع الهوامع ٢/٢٥٣.

وعرف الجرجاني الاعتراض بقوله: «هو أن يأتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإيهام[١].

وعرفه الزركشي بقوله: «هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو كلامين متصلين معنى بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه ولا يفوت بفواته فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين لنكتة، وقيل: هو إرادة وصف شيئين الأول منهما قصداً والثاني بطريق الانجرار وله تعلق بالأول بضرب من التأكيد. وعند النحاة جملة صغرى تتخلل جملة كبرى على جهة التأكيد »[٢].

فمن خلال تعريف النحاة للجملة الاعتراضية يتبين أن لها خصائص عدة من أهمها:

١. أن حد الجملة الاعتراضية أن تقع بين كلامين متصلين لفظاً[٣]. ولذلك قالوا: «وهي فصل بين جزأي صلة أو إسناد»[٤]. وليس المراد بالفصل هنا المسند والمسند إليه فقط بل جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع، فاصلة بين متلازمين مفردين أو كانا جملتين متصلتين معنى[٥].

ولذلك فالنحاة لا يعتدون بالجملة الاعتراضية حتى يكون فيما قبلها وما بعدها اتصال لفظي.

٢. للجملة الاعتراضية صلة معنوية بالكلام التي تفصل بين جزئيه، ولذلك جعلوها لتحسين أحد جزأي الكلام المعترضة فيه وتقويته وتسديده، ولذلك قيل: «الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة وتارة تكون مشددة»[٦].

---

(١) التعريفات ٤٧.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٥٦/٣.
(٣) عروس الأفراح للسبكي ٢٣٨/٣.
(٤) همع الهوامع ٢٥٣/٢.
(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٦٤.
(٦) البرهان في علوم القرآن ٥٦/٣.

٣. استقلال الجملة المعترضة عن الكلام الذي وردت بين جزأيه إذ أنها ليست تتمة لأحد الجزأين ولا ترتبط بعلاقة تركيبية بها(١).

ولذلك أجازوا الفصل بها لأنها لتأكيد الكلام وتبيين لمعنى من معانيه(٢).

٤. لا تؤثر الجملة المعترضة بين المتصلات من عمل عامل بمعموله، وصح بذلك إسقاطها من الجملة دون أن يخل ذلك بأركان الجملة معنوياً أو تركيبياً فيكون كأنه لم يكن، وهذا ما عناه ابن جني بقوله: «وقد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام وهو جار عند العرب وجرى التأكيد فلذلك لا يُشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يُعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً»(٣).

٥. اشترط بعض النحاة وجود الواو قبل الجملة الاعتراضية إلا أن الشواهد تدل على جواز مجيء الجملة الاعتراضية بدونها، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۞ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾(٤)، فجملة الاعتراض التي بين القسم وجوابه مسبوقة بالواو في حين جاءت جملة الاعتراض الثانية بدون الواو(٥).

٦. تعدد الجمل الاعتراضية: فقد أجاز النحاة الاعتراض بأكثر من جملة بل إن بعضهم لم يضع حداً لعدد الجمل المعترضة، فالزمخشري يجيز الاعتراض بسبع جمل في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ**

(١) الخصائص ٢٣٧/١، أمالي ابن الحاجب ٢١٣.
(٢) شرح جمل الزجاجي ١٧١/١.
(٣) الخصائص ٣٣٦/١.
(٤) الواقعة، الآيات ١٧٥-١٧٦.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٦٤/٣.

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۞ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾[1] ففي الآيات الكريمة عدة جمل معترضة هي جملة الشرط و"اتَّقَوْا" و"فَتَحْنَا" و"كَذَّبُوا" و"أَخَذْنَاهُم" و"بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"[2]. ومنه قول زهير:

لَعَمْرُكَ والخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ وفي طُولِ المُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

لقد باليت مظعن أمّ أوفى ولكن أمّ أوفى لا تبالي[3]

فاعترض بأكثر من جملة بين القسم وجوابه[4].

وزعم أبو علي الفارسي أنه لا يجوز الاعتراض إلا بجملة واحدة[5]. وقد رده ابن مالك وأبو حيان بقولهما: «وليس بصحيح ما زعم بل الاعتراض يكون بجملتين كثيراً»[6] لوروده في القرآن الكريم وكلام العرب.

٧. اعتراض في اعتراض: ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض[7] كقوله تعالى: **﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۞ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾**[8]، فالآية اعتراض بين القسم "**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**" وجوابه "**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**"، وفي نفس الآية المعترضة اعتراض بين الصفة والموصوف بقوله: "**لَّوْ تَعْلَمُونَ**" ذكر ذلك المفسرون كالزمخشري وابن الأنباري والسمين وغيرهم[9]. ولم يجز ابن

(١) الأعراف، الآيات ٩٥-٩٧.
(٢) الكشاف ٤٧٩/٢، البرهان ٦١/٣.
(٣) البيتان من الوافر، الشاهد: حيث وقعت الجملتان معترضتين بين القسم وجوابه. ديوانه ٣٤٢، المغني ٤٠/٢، شرح التسهيل ٢٩٢/٢.
(٤) شرح التسهيل ٢٩٢/٢.
(٥) المغني ٣٩/٢، الارتشاف ١٦١٧/٣، شرح التسهيل ٢٩٢/٢.
(٦) الارتشاف ١٦١٧/٣، شرح التسهيل ٢٩٢/٢.
(٧) البرهان في علوم القرآن ٦٢/٣.
(٨) الواقعة، الآيات ١٧٥-١٧٦.
(٩) الكشاف ٣٧/٦-٣٨، التبيان في غريب القرآن ٤١٨/٢، الدر المصون ٢٢٣/١٠-٢٢٤.

عطية القول بالاعتراض في الاعتراض، ورده ابن هشام بقوله: «أما قول ابن عطية ليس فيه إلا اعتراض واحد وهو "**لَّوْ تَعْلَمُونَ**" لأن "**وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**" توكيد لا اعتراض فمردود لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان»(١).

وما ذهب إليه ابن عطية قال به الثعالبي حيث قال: «وقوله "**وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ**" تأكيد، وقوله "**لَّوْ تَعْلَمُونَ**" اعتراض، وقوله "**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**" هو الذي وقع القسم عليه»(٢).

ورد السمين قول ابن عطية بقوله: «وكونه تأكيداً ومنبهاً على تعظيم المقسم به لا ينافي الاعتراض بل هذا معنى الاعتراض وفائدته»(٣).

وأكد ذلك ابن عاشور بقوله: «وجملة "**لَّوْ تَعْلَمُونَ**" معترضة بين الموصوف وصفته، وهي اعتراض في اعتراض ذلك بأن العلم الذي اقتضى شرط "لو" الامتناعية عدم حصوله لهم إن جعلت ضمير "إنه" عائد إلى القسم هو العلم التفصيلي بأحوال مواقع النجوم فإن المشركين لا يخلون من علم إجمالي متفاوت بأن في تلك المواقع عبرة للناظرين أو نزَّل ذلك العلم الإجمالي منزلة العدم لأنهم بكفرهم لم يجروا على موجب ذلك العلم من توحيد الله فلو علموا ما اشتملت عليه أحوال مواقع النجوم من متعلقات صفات الله تعالى لعلموا مواقع عظيمة لا يحلف بها إلا بارٌ في يمينه، ولكنهم بمعزلٍ عن هذا العلم، فإن جلالة المقسم به مما يزع الحالف عن الكذب في يمينه، ودليل انتفاع علمهم بعظمته أنهم لم يدركوا دلالة ذلك على توحيد الله بالإلهية فأثبتوا له شركاء لم يخلقوا شيئاً من ذلك ولا ما يدانيه، فتلك آية أنهم لم يدركوا ما في طي

(١) المحرر الوجيز ٨/٢١٠، المغني ٢/٣٣.
(٢) تفسير الثعالبي ٦/٣٧١.
(٣) الدر المصون ١٠/٢٢٤.

ذلك من دلائل حتى استوي عندهم خالق ما في تلك المواقع وغير خالقها»[1].

إذن فالآية فيها اعتراض في اعتراض، وهذا الاعتراض له دلالة قوية في بيان عظمة علم الخالق وضالة علم المخلوق، فأدي المعنى بأكمل وجه مبيناً ومؤكداً، وهذا هو معنى الاعتراض وفائدته.

(١) التحرير والتنوير ٢٧/٣٣١-٣٣٢.

المبحث الرابع: الجملة المجاب بها القسم

يقول ابن يعيش: «الغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه من نفي أو إثبات»(١). وقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب ومن عاداتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً، وكثيراً ما يحتاج المتكلم إلى تأكيد خبر يسوقه أو توثيق وعد يصدر منه وبخاصة في الأمور المهمة كالمعاهدات. وكان للتأكيد عند العرب صيغ مختلفة، وكان القسم أقواها تأكيداً لأنه يفيد الجزم بصحته فالغرض الأصلي من القسم تأكيد المقسم عليه.

وذكر ابن هشام من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المجاب بها القسم فقال: «ومما يحتمل جواب القسم قوله: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(٢) وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿**ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ**﴾(٣) فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ**﴾(٤) وهذا مراد ابن عطية من قوله: "هو قسم والواو تقتضيه"، أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لأنها عاطفة»(٥). فوضح من كلامه أن قوله تعالى: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(٦) معطوف على جواب القسم وهو "**لَنَحْشُرَنَّهُمْ**" في الآية ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ**﴾(٧) فإن الجواب وهو "**لَنَحْشُرَنَّهُمْ**" وما عطف عليه له حكم الجواب وهو قوله: ﴿**لَنَنزِعَنَّ**﴾(٨)، ﴿**ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ**﴾(٩)، ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(١٠)، وقال من قبل فإنه يحتمل جواب

(١) شرح المفصل ٩/٩٠.
(٢) مريم، آية ٧١.
(٣) مريم، آية ٧٠.
(٤) مريم، آية ٦٨.
(٥) المغني ٢/٥٢.
(٦) مريم، آية ٧١.
(٧) مريم، آية ٦٨.
(٨) مريم، آية ٦٩.
(٩) مريم، آية ٧٠.
(١٠) مريم، آية ٧١.

القسم لأنه يمكن أن تكون الواو استئنافاً منقطعاً عن جواب القسم وما عطف عليه(١).

وقد اختلف العلماء في هذه الآية على قولين:

القول الأول:

أن في الآية قسماً واستدل على ذلك بقول أبي هريرة فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم، قال أبو عبد الله ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾**(٢)"(٣). إلا أنهم اختلفوا في موضع القسم من الآية على آراء:

الأول: القسم مقدر دل عليه الحديث المذكور أي: والله إن منكم إلا واردها، وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة وابن عطية والثعالبي والقرطبي(٤)، وأيده السبكي بقوله: «فإن القسم مقدر في قوله ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(٥) ويدل عليه شيئان أحدهما قوله ﴿**كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا**﴾(٦) قال الحسن وقتادة: قسماً واجباً، وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه، والثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم فهم منه القسم كما مر في الحديث» (٧). ورد هذا الرأي أبو حيان بقوله: «بأنه لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب باللام أو بـ "إن" والجواب هنا جاء بـ "إن" النافية فلا يجوز حذف القسم على ما نص عليه النحاة، وكون الواو واو قسم يلزم معه حذف المجرور وإبقاء الجار ولا يجوز ذلك إلا إن وقع في شعر

(١) حاشية الأمير ٢/٥٨-٥٩.
(٢) مريم، آية ٧١.
(٣) البخاري كتاب الجنائز ٣/١٤٢، مسلم كتاب البر والصلة ٤/٢٠٢٨، الترمذي كتاب الجنائز ٣/٣٦٥.
(٤) التهذيب للأزهري ٣/٢٨١، المحرر ٦/٥٦، تفسير الثعالبي ٤/٣٠، تفسير القرطبي ١٣/٤٩١-٤٩٢.
(٥) مريم، آية ٧١.
(٦) مريم، آية ٧١.
(٧) حاشية الشهاب ٦/١٧٦ .

أو نادر كلام بشرط أن تقوم صفة المحذوف مقامه، كما أولوا في قولهم: "نعم السير على بئس العير" أي: على عيرٍ بئس العير، وهذه الآية ليست من هذا الضرب إذ لم يحذف المقسم به وقامت صفته مقامه» (١).

الثاني: هو معطوف على القسم قبله والمعطوف على القسم قسم، والمعنى فوربك لنحشرنهم والشياطين وربك إن منكم إلا واردها، وإليه ذهب أبو حيان(٢). وذهب إليه ابن هشام في المغني وفسر به كلام ابن عطية(٣)، وقال أيضاً في شرح قصيدة بانت سعاد: «إن الجملة لا قسم فيها اللهم إلا إن عطفت على الجملة التي أجيب بها القسم من قوله تعالى: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ**﴾(٤) إلى آخرها»(٥). وإلى هذا الرأي ذهب الخفاجي فقال: «يقال الجملة معطوفة على جواب القسم أو حال وحديث البعد غير مسموع لعدم تخلل الفاصل»(٦).

الثالث: المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق، فإن قوله ﴿**كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا**﴾(٧) تذييل وتقرير لقوله ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(٨) وهذا بمنزلة القسم في تأكيد الإخبار بل هذا أبلغ للحصر في الآية بالنفي والإثبات(٩). وأثبته الألوسي لأبي عبيدة وابن عطية بقوله: «وقال أبو عبيدة وابن عطية وتبعهما غير

(١) البحر المحيط ١٩٧/٦، الدر المصون ٦٢٥/٧-٦٢٦ بتصرف.
(٢) البحر المحيط ١٩٧/٦.
(٣) المغني ٥٢/٢.
(٤) مريم، آية ٦٨.
(٥) شرح قصيدة بانت سعاد ٥٩.
(٦) حاشية الشهاب ١٧٦/٦.
(٧) مريم، آية ٧١.
(٨) مريم، آية ٧١.
(٩) أضواء البيان ٤٤٢/٤.

واحد إن القسم في الخبر إشارة إلى القسم في المبتدأ أعني ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾[١]»[٢].

الرابع: القسم المذكور مستفاد من قوله ﴿**كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا**﴾[٣] أي قسماً واجباً، وهذا ما روي عن ابن مسعود ومجاهد وعكرمة والحسن وقتادة[٤].

القول الثاني:

إن الآية ليس فيها قسم وإلى هذا ذهب الأزهري بقوله: «لا قسم في قوله عز وجل ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾[٥] فكيف يكون له تحلة، وإنما التحلة للأيمان، ومعنى قوله "**إلا تحلة القسم**" إلا التعذير الذي لا ينداه منه مكروه»[٦].

وإليه ذهب ابن هشام حيث قال: «والتحليل من تحلة اليمين فالمعنى إن مسهن الأرض قليل كما يحلف الإنسان على الشيء ليفعله فيفعل منه اليسير ليتحلل به من قسمه، هذا أصله ثم كثر حتى قيل لكل شيء لم يبالغ فيه، وفي الحديث "**لا يموتن لأحدكم ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم**"[٧]»[٨].

وإليه ذهب ابن عاشور بقوله: «ليس في الآية قسم يتحلل وإنما معنى الحديث إن من استحق عذاباً من المؤمنين لأجل معاصٍ فإذا كان قد مات له ثلاثة من الولد كانوا كفارة له فلا يلج النار إلا ولوجاً قليلاً يشبه ما يفعل لأجل تحلة القسم أي

(١) مريم، آية ٧١.
(٢) روح المعاني ١٢٣/١٦.
(٣) مريم، آية ٧١.
(٤) روح المعاني ١٢٢/١٦، أضواء البيان ٤٤٢/٤.
(٥) مريم، آية ٧١.
(٦) تهذيب اللغة ٢٨١/٣.
(٧) سبق تخريجه.
(٨) شرح قصيدة بانت سعاد ٥٩.

التحلل منه، وذلك أن المقسم على شيء إذا صعب عليه بر قسمه أخذ بأقل ما يتحقق فيه ما حلف عليه، فقوله "**تحلة القسم**" تمثيل»[1].

وأيده الألوسي ببقوله: «ولعل الأسلم جعل ذلك مجازاً عن القلة وهو مجاز مشهور فيما ذكر»[2].

وفي النهاية أقول إن الآية ليس فيها قسم لأنها لم تقترن بأداة قسم ولا قرينة واضحة دالة على القسم ولم يتعين عطفها على القسم بل هي محتملة للعطف والاستئناف، والحكم بتقدير قسم في كتاب الله دون قرينة ظاهرة فيه زيادة على معنى كلام الله بغير دليل، ويؤيد ذلك ورود ذلك في كلام العرب حيث يعبرون بتحلة القسم عن القلة الشديدة، والله أعلم.

(١) التحرير والتنوير ١٥٢/٦.
(٢) روح المعاني ١٢٣/١٦.

المبحث الخامس: حذف متعلق الظرف الواقع حالاً وجوباً

يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل منهما تاماً، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما في حالتين:

أولهما: أن يكون المتعلق عاماً نحو "زيد عندك" و"زيد في الدار".

ثانيهما: أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه كأن يقول لك قائل: "زيد مسافر اليوم وعمرو غداً" فتقول له: "بل عمرو اليوم وزيد غداً"، وجعل ابن هشام في المغني قوله تعالى: ﴿**الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ**﴾[1] أي: الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد[2].

واختلف النحاة في متعلق الظرف الواقع خبراً على أقوال:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو مجموع المتعلق والظرف لتوقف الفائدة على كل واحد منهما[3].

الثاني: ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبراً مجازاً[4]، وهو ما ذهب إليه ابن مالك[5].

الثالث: ذهب الفارسي وابن جني إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً[6].

---

(١) البقرة، الآية ١٧٨.
(٢) المغني ١٢٠/٢.
(٣) شرح ابن عقيل ٢١٠/١.
(٤) همع الهوامع ٣٢١/١.
(٥) شرح التسهيل ٣٠٣/١.
(٦) اللمع ١١٢، همع الهوامع ٣٢٢/١.

ولكني أميل إلى أن الظرف هو الخبر حقيقةً لأن ذلك يجنبنا التأويل والتقدير، فإننا لو قلنا: "زيد عندك" و"مررت بزيدٍ عندك" كان الكلام تاماً من حيث إفادة المعنى وصياغة الجملة، فلماذا نقدر كائن أو مستقر أو استقر وما إلى ذلك.

وهذا المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً أما إن كان خاصاً ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره وهذا هو قول الجمهور(١). إلا أن ابن جني ذهب إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان عاماً فال: «وذلك قولك "زيدٌ خلفك" فأصل هذا "زيدٌ مستقرٌ خلفك" فحذف اسم الفاعل للعلم به، وأقيم الظرف مقامه، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وصار موضع الظرف رفعاً لأنه خبر المبتدأ، وألغى "مستقر" حتى صار لا حكم له ولا اعتداد به، وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته فقلت: "زيدُ مستقرٌ خلفك"، ويدلك على أن حكم "مستقر" ونحوه في نحو هذا قد سقط عندهم وصارت معاملة اللفظ الآن إنما هي للظرف امتناعهم من تقديم الحل على الظرف في نحو قولهم: "زيدٌ خلفك واقفاً" فلو قلت: "زيدٌ واقفاً خلفك لم يجز" فلولا أن نصب الحال الآن إنما وجب في الظرف لا باسم الفاعل المحذوف لكان يجوز تقديم الحال على الظرف بغير اسم الفاعل، كما كان يجوز تقديمها عليه مع اسم الفاعل في قولك: "زيدٌ واقفاً في الدار مستقر" فـ "واقفاً" الآن منصوب بمستقر لا بالظرف، ولذلك جاز تقديمه على الظرف، فكذلك إذا قلت: "زيدٌ خلفك واقفاً" نصبت الحال بالظرف لا باسم الفاعل، فإذا كان حكم اسم الفاعل قد يبطل إذا أقمت الظرف مقامه مع أنه قد يجوز لك أن تلفظ معه باسم الفاعل وتجمع بينهما(٢).

وذهب ابن مالك إلى أن ظهوره أغلبي بقوله: «إن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢١٠/١.
(٢) سر الصناعة ٣٨٢/٢.

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[1]»[2].

كما ذهب إليه ابن عطية في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ**﴾[3] فقال: «وظهر العامل في الظرف من قوله "**مُسْتَقِرًّا**" وهذا هو المقدر أبداً في كل ظرف جاء هنا مظهراً وليس في كتاب الله تعالى مثله»[4].

واعترض عليه ابن هشام بقوله: «وأما قوله ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ**﴾[5] فزعم ابن عطية أن "**مُسْتَقِرًّا**" هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقراء معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص»[6].

ورد ابن الدهان ما ذهب إليه ابن عطية بقوله: «"**مُسْتَقِرًّا**" ليس عاملاً في الظرف وإنما "**عِندَهُ**" للرؤية و"**مُسْتَقِرًّا**" حال من الهاء»[7].

وقال أبو البقاء: «و"**مُسْتَقِرًّا**" أي: ثابتاً غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق إذ لو كان كذلك لم يذكر»[8]. وقال أبو حيان: «وانتصب "**مُسْتَقِرًّا**" على الحال و"**عِندَهُ**" معمول له والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف، فقال ابن عطية: وظهر العامل في الظرف من قوله "**مُسْتَقِرًّا**" وهذا هو المقدر أبداً في كل ظرف وقع في موضع الحال، وقال أبو البقاء:

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله، الشاهد في قوله: "كائن" حيث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خبراً فذكر مع أنه كون عام لكون الذكر هو الأصل. همع الهوامع ٣٢١/١، شرح ابن عقيل ٢١١/١، الارتشاف ١١٢٣/٣، شرح التسهيل ٣٠٣/١، التذييل والتكميل ٥٨/٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٣/١.

(٣) النمل، آية ٤٠.

(٤) المحرر الوجيز ٥٤١/٦.

(٥) النمل، آية ٤٠.

(٦) المغني ١١٦/٢.

(٧) التذييل والتكميل ٥٨/٤.

(٨) التبيان ١٠٠٩.

و"**مُسْتَقِرًّا**" أي ثابتاً غير متقلقل وليس بمعنى الحضور المطلق إذ لو كان كذلك لم يذكر. فأخذ في "**مُسْتَقِرًّا**" أمراً زائداً على الاستقرار المطلق وهو كون غير متقلقل حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية. وهو توجيه حسن لذكر العامل في الظرف الواقع حالاً»[1].

وقال الواسطي: «ولا يجوز إظهار هذا، قال أبو علي: وإظهار عامل الظرف شريعة منسوخة، فأما قوله ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ**﴾[2] فالعامل "**رَآهُ**" لا "**مُسْتَقِرًّا**"»[3].

فعلى ذلك أقول: إن "كائناً" و"مستقراً" قد يراد بهما مجرد الحصول والوجوب فيكون كل منهما كوناً عاما واجب الحذف. وقد يراد بهما حصول مخصوص فيكون كل واحد منهما كوناً خاصاً وحينئذٍ يجوز ذكره، وعلى هذا تتخرج الآية وبيت الشعر، ويرد على من قال بظهور عامل الظرف الواقع حالاً وخبراً.

(١) البحر المحيط ٧/٧٣.
(٢) النمل، آية ٤٠.
(٣) شرح اللمع للواسطي ٣٤.

المبحث السادس: حذف الخبر وجوباً

اشترط النحاة لحذف الخبر وجوباً عدة شروط منها: إذا وقع المبتدأ بعد "لولا" الامتناعية نحو "لولا زيدٌ لأكرمتك"، وإذا وقع بعد "واو" بمعنى "مع" نحو "كل رجل وضيعته"، وإذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه، وإذا وقع خبر قسم صريح نحو "لعمرك" و"أيمن الله" أما إذا كان القسم غير صريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز إثباته نحو "عليّ عهد الله لأفعلن" لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه(١). وإنما حذفت الأخبار في هذه المواضع للعلم بها وشغل موضعها بغيرها فسدت مسد الخبر، فالأول بجواب "لولا" والثاني بالمعطوف والثالث بالحال والرابع بجواب القسم(٢).

وخالف ابن عطية هذه القاعدة فيما يرى ابن هشام فقال في قوله تعالى: ﴿**فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۞ لَأَمْلَأَنَّ**﴾(٣) في قراءة الرفع: «قرأ ابن عباس ومجاهد برفع الاثنين، فأما الأول فبالابتداء وخبره في قوله "**لَأَمْلَأَنَّ**" لأن المعنى "أن أملأ"، وأما الثاني فعلى الابتداء أيضاً»(٤).

فرد ابن هشام هذا الإعراب بقوله: «وقوله إن التقدير "أن أملأ" مردود لأن "أن" تصير الجملة مفرداً وجواب القسم لا يكون مفرد، بل الخبر محذوف أي: "والحق قسمي" كما في "لعمرك لأفعلن"»(٥).

فابن عطية يرى أن الجملة ليس لها علاقة بالقسم أصلاً متبعاً في ذلك مذهب سيبويه الذي يرى عدم جواز حذف أداة القسم إلا مع لفظ الجلالة فقال: «ومن

(١) همع الهوامع ٣٣٨/١.
(٢) شرح الكافية لابن جماعة ١١٥ بتصرف.
(٣) ص، الآيتان ٨٤-٨٥.
(٤) المحرر الوجيز ٣٦٧/٧.
(٥) المغني ٢٠٧/٢.

العرب من يقول: "الله لأفعلن" وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه»[١].

والفراء فقال: «والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: "اللهِ لتفعلن" فيقول المجيب: "أالله لأفعلن"؛ لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف»[٢].

وعليه فابن عطية جعل الجملة لا قسم فيها وإنما هي جملة اسمية مكونة من مبتدأ وهو "الحق" وخبره وهو "لأملأن" وقدره بـ "أن أملأ" ليثبت أن الجملة وإن جاءت متصلة باللام والنون المؤكدتين إلا أنها ليست جواب قسم بل هي خبر فقط.

أما ابن هشام فيرى أن الجملة جملة قسم فيقدر الخبر محذوف جوازاً تقديره "فالحق قسمي" أو "الحق أقوله"[٣]. وجملة "لأملأن" هي جملة جواب القسم المقدر في الخبر المحذوف. ووردت في هذه الآية أربع قراءات[٤]:

القراءة الأولى: قراءة النصب وفيها أوجه

الأول: نصب الأول بعد إسقاط الخافض بـ "أقسم"[٥].

الثاني: أجاز الفراء وأبو عبيدة أن يكون "الحق" الأولى منصوباً بـ "لأملأن" فيكون المعنى قولك حقاً وقال حقاً فيكون مصدر مؤكد لمضمون الجملة[٦].

الثالث: أن "الحق" الأول منصوب على الإغراء أي: الزموا الحق، قاله مكي[٧].

(١) الكتاب ٤٩٨/٣.
(٢) معاني القرآن ٤١٣/٢.
(٣) المغني ٣٢/٢.
(٤) السبعة ٥٥٧، الحجة لابن خالويه ٣٠٧، النشر ٣٦٢/٢.
(٥) المغني ٣٢/٢.
(٦) معاني الفراء ٤١٣/٢، مجاز القرآن ١٨٧/٢.
(٧) مشكل إعراب القرآن ٢٥٥/٢، البحر المحيط ٣٩٣/٧، الدر المصون ٤٠٠/٩.

الرابع: أنه مفعول لفعل محذوف أي: فأحق الحق أو فاذكر الحق، وإليه ذهب العكبري(١).

أما كلمة "الحق" الثانية فمنصوب بـ "أقول" بعدة، والجملة معترضة بين القسم وجوابه(٢). وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً على التكرير فقال: «على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك: "الله لأفعلن" و"الحق أقول" أي: ولا أقول إلا الحق، على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد والتشديد»(٣).

القراءة الثانية: قراءة الجر فيهما

فيكون الأول مجرور بواو القسم محذوفة تقديره "فوالحق" و"والحق" معطوف عليه كما تقول: "والله والله لأقومن" و"أقول" اعتراض بين القسم وجوابه(٤). وقال الزمخشري: «على أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك: "الله لأفعلن" و"الحق أقول" أي: ولا أقول إلا الحق، على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد والتشديد»(٥).

القراءة الثالثة: قراءة الرفع فيهما

فيرتفع "الحق" الأول على أوجه

الأول: أنه مبتدأ خبره مضمر تقديره "فالحق مني"، أو "فالحق أنا" وجملة "لأملأن" هي جواب القسم المقدر في الخبر المحذوف، وممن قال بهذا التوجيه الفراء في أحد أقواله والزجاج والنحاس والطبري في أحد قوليه ومكي في أحد قوليه والعكبري في أحد قوليه وأبو حيان(٦).

---

(١) التبيان ١١٠٧.
(٢) البحر المحيط ٣٩٣/٧، الدر المصون ٤٠٠/٩.
(٣) الكشاف ٢٨٤/٥.
(٤) البحر المحيط ٣٩٣/٧.
(٥) الكشاف ٢٨٤/٥.
(٦) معاني الفراء ٤١٢/٢، معاني الزجاج ٣٤٢/٤، إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/٣، تفسير الطبري ١٤٨/٢٠، مشكل إعراب القرآن ٢٥٥/٢، التبيان ١١٠٧، البحر المحيط ٣٩٣/٧.

الثاني: أنه مبتدأ خبره مضمر تقديره "فالحق قسمي" و"لأملأن" جواب القسم كقوله تعالى: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾(١) لكن حذف الخبر هنا ليس بواجب لأنه ليس نصاً في اليمين، وإليه ذهب الزمخشري(٢).

الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره "أنا الحق والحق أنا" أو "هو الحق" كما في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ**﴾(٣)، وإليه ذهب الفراء والزجاج والنحاس ومكي والعكبري والألوسي في أحد قوليهم(٤).

الرابع: أنه مبتدأ خبره "لأملأن" وبه قال الفراء فقال: «وقد يكون رفعه بتأويل جوابه لأن العرب تقول: "الحق لأقومن" ويقولون: "عزمة صادقة لآتينك" لأن فيه تأويل "عزمةٌ صادقةٌ أن آتيكَ"»(٥)، والطبري في أحد قوليه: «والثاني أن يكون مرفوعاً بتأويل قوله "لأملأن" فيكون معنى الكلام حينئذٍ "فالحق أن أملأ جهنم منك كما يقال: "عزمة صادقة لآتينك" فرفع "عزمة" بتأويل "لآتينك" لأن تأويله "أن آتيكَ"، كما قال: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ**﴾(٦) ولابد لقوله "**بَدَا لَهُم**" من مرفوع وهو مضمر في المعنى»(٧).

واختار هذا التوجيه ابن عطية وهو محل الخلاف في هذه المسألة، وقد ظهر لي ضعف هذا التوجيه لأن له من الأدلة النحوية ما يؤدي إلى ضعفه ومنها:

الأول: أن الجملة التي تقع خبراً لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، وجملة "لأملأن" هنا تفتقد هذا الرابط لأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها(٨).

---

(١) الحجر، آية ٧٢.
(٢) الكشاف ٢٨٤/٥.
(٣) الأنعام، آية ٦٢.
(٤) معاني الفراء ٤١٢/٢، معاني القرآن للزجاج ٣٤٢/٤، إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/٣، مشكل إعراب القرآن ٢٥٥/٢، التبيان ١١٠٧، روح المعاني ٢٢٩/٢٣.
(٥) معاني الفراء ٤١٢/٢.
(٦) يوسف، آية ٣٥.
(٧) تفسير الطبري ١٤٨/٢٠.
(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/٣.

الثاني: تحقق في الجملة مسوغ حذف الخبر جوازاً وهو كون المبتدأ نصاً غير صريح في القسم، ولذلك فقد صح التقدير بقوله: "الحق قسمي" أو "أنا الحق" ولم يختل المعنى.

الثالث: أن كون "الحق" الأول مع خبره المحذوف جملة قسم وجملة "لأملأن" جوابه يجعل جملة "الحق أقول" جملة معترضة بين القسم وجوابه وهذا يفيد الكلام تسديداً وتحسيناً(١).

الرابع: إذا كانت جملة "لأملأن" جواباً للقسم لا يصح أن تؤول بمفرد كما فعل ابن عطية لأن جواب القسم يطلب جملة لا مفرد.

الخامس: أن تقدير ابن عطية وإن كان صحيحاً من جهة المعنى فإنه فاسد من جهة الصناعة اللفظية(٢) مما جعل أبو حيان يصف قوله بأنه ليس بشيء(٣).

أما ارتفاع الثاني فعلى قولين:

الأول: أنه مبتدأ وخبره الجملة بعده والعائد محذوف كقوله تعالى في قراءة ابن عامر(٤): ﴿**وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّـهُ الْحُسْنَىٰ**﴾(٥).

الثاني: أنه مرفوع على التكرير، وإليه ذهب الزمخشري(٦).

القراءة الرابعة: رفع الأول ونصب الثاني

فرفع الأول على ما تقدم في القراءة الثالثة، أما نصب الثاني فبالفعل بعده(٧).

(١) المغني٢/٢٢.
(٢) الدر المصون ٩/٤٠٢.
(٣) البحر المحيط ٧/٣٩٣.
(٤) الدر المصون ٩/٤٠٢.
(٥) الحديد، آية ١٠.
(٦) الكشاف ٥/٢٨٤.
(٧) الدر المصون ٩/٤٠١.

المبحث السابع: متعلق الظرف "أنَّى"

اتفق النحاة على عد "أنَّى" ظرفاً من الظروف التي يجاز بها، قال سيبويه: «و"أنَّى" تكون في معنى "كيف" و"أين"»[١]، وتابعه في ذلك كثير من النحاة فقال ابن يعيش: «وأما "أنَّى" فظرف مكان يستفهم بها كـ "أين" قال تعالى: ﴿**أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا**﴾[٢] أي: "من أين لك هذا"»[٣]. وعدها ابن عصفور من أدوات الشرط من غير إشارة إلى نوعه[٤]. وذهب السيوطي إلى عدها من الظروف التي تدل على المكان عموماً[٥]. وذكر أبو حيان أن "أنَّى" تأتي ظرف زمان بمعنى "متى"[٦]، وتابعه في ذلك السمين وابن عقيل والسيوطي[٧].

فبناءاً على ما سبق يتضح أن "أنَّى" ظرف ملازم للظرفية المكانية وهو أيضاً من الظروف المبهمة التي لا نهاية لها ولا حدود[٨].

وقد تعرض النحاة والمفسرون لمعاني "أنَّى" ويمكن حصر معانيها فيما يلي:

الأول: معنى "كيف"

وهذا المعنى يكاد يجمع عليه النحاة والمفسرون وهو المقدم على المعاني الأخرى، وهم تبع في ذلك لما أورده سيبويه[٩] الذي نص على هذا المعنى وتابعه في ذلك من جاء بعده، فقال الزمخشري: «و"كيف" جار مجرى الظروف ومعناه

(١) الكتاب ٤/٢٣٥.
(٢) آل عمران، آية ٣٧.
(٣) شرح المفصل ٤/١١٠.
(٤) شرح الجمل ٢/٣١١.
(٥) همع الهوامع ٢/٤٥٠.
(٦) الارتشاف ٤/١٨٢٧.
(٧) الدر المصون ١/٥٤٥، المساعد ٣/١٣٤، همع الهوامع ٢/٤٥٠.
(٨) شرح المفصل ٢/٤٣-٤٤.
(٩) الكتاب ٤/٢٣٥.

السؤال عن الحال تقول: "كيف زيد؟" أي: "على أي حالٍ هو؟" وفي معناه "أنَّى" قال تعالى: ﴿**فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ**﴾[١]»[٢].

الثاني: معنى "أين"

وهذا هو المعنى الثاني حسب ترتيب سيبويه[٣]، وتبعه في ذلك الجرجاني[٤]. أما النحاة الآخرون والمفسرون فقد ذكروا هذا المعنى مسبوقاً بـ "من" فيقول الزجاجي: «"أنَّى" تكون بمعنى "من أين"»[٥]. وقال أبو الفرج الجوزي: «قوله ﴿**أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**﴾[٦] أي: من أين يصرفون عن الحق»[٧]. فعلى ذلك إذا جاءت "أنَّى" بمعنى "أين" فتكون لمجرد السؤال عن المكان فقط، أما إن اقترنت بـ "من" فتكون للسؤال عن المكان مع ابتداء الغاية.

الثالث: معنى "متى"

ذكر هذا المعنى أبو حيان والسمين وابن عقيل والسيوطي[٨]، كما ذكره الطبري[٩] عند تفسيره قوله تعالى ﴿**فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ**﴾[١٠]، وتابعه العكبري[١١].

الرابع: معنى "من أي وجه"

---

(١) البقرة، آية ٢٢٣.
(٢) شرح المفصل ١٠٩/٤.
(٣) الكتاب ٢٣٥/٤.
(٤) المقتصد ١١١٢/٢.
(٥) حروف المعاني ٦١.
(٦) التوبة، آية ٣٠.
(٧) زاد المسير ٤٢٥/٣.
(٨) الارتشاف ١٨٦٧/٤، الدر المصون ٥٤٥/١، المساعد ١٣٤/٣، همع الهوامع ٤٥٠/٢.
(٩) جامع البيان ٢٣٣/٢.
(١٠) البقرة، آية ٢٢٣.
(١١) التبيان ١٨٧/١–٢٠٨.

وهذا ما أشار إليه أبو حيان بقوله: «فإن قال قائل ﴿**أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا**﴾[1] فكأنه قال: "من أي الوجوه"، و"من أي المذاهب أصبته"»[2]،

كما ذكره الطبري والقرطبي وفصلا القول فيه[3].

الخامس: معنى "حيث" و"من حيث"

وذكر هذين المعنيين الطبري ونسبهما إلى مجهول وتابعه البغوي في المعنى الأول فقط وهو "حيث" من غير حرف الجر[4].

فهذه المعاني التي ذكرها النحاة والمفسرون مجملة، وإن كانت هذه المعاني السابقة وهي "كيف" و"متى" و"أين" و"من أي وجه" و"حيث" و"من حيث" كل منها يستعمل في معان خاصة به، أما "أنَّى" فلا تختص بحال من هذه الأحوال بل هي أعم من ذلك كله، ولعل ذلك هو السبب في تعدد معانيها. وأوضح ذلك السمين بقوله: «إنما تجيء سؤالاً وإخباراً عن أمرٍ له جهات فهي على هذا أعم من "كيف" ومن "أين" ومن "متى"»[5].

واختلف النحاة في متعلق "أنَّى" في قوله تعالى: ﴿**قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**﴾[6] على قولين:

الأول: أنها تتعلق بالفعل "قاتلهم".

الثاني: أنها تتعلق بالفعل "يؤفكون".

وأجاز ابن عطية كلا القولين في الآية فقال في قوله تعالى ﴿**أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**﴾[7]: «معناه يصرفون فيحتمل أن تكون "أنَّى" استفهاماً كأنه قال: "كيف يُصرفون؟" أو

(١) آل عمران، آية ٣٧.
(٢) الارتشاف ١٨٦٧/٤.
(٣) جامع البيان ٢٣٦/٢، الجامع لأحكام القرآن ٩٠١/٢.
(٤) جامع البيان ٢٣٢/٢-٢٣٣، معالم التنزيل ٩٩/١.
(٥) الدر المصون ١٤٥/١.
(٦) التوبة، آية ٣٠.
(٧) التوبة، آية ٣٠.

لأي سببٍ لا يرون رشد أنفسهم؟"، ويحتمل أن تكون "أنَّى" ظرفاً لـ "قاتلهم" كأنه تعالى قال: "قاتلهم الله كيف انصرفوا وصُرفوا" فلا يكون في القول استفهام على هذا»(١).

ورد ابن هشام أحد قولي ابن عطية فقال: «ويرده أن الاستفهام له الصدر وإن "أنَّى" ظرف لـ "قاتلهم الله" وأيضاً فيلزم كون "يؤفكون" لا موقع لها حينئذٍ، والصواب تعلقهما بما بعدهما»(٢).

فالنحاة يوافقون ابن عطية في توجيه "أنَّى" على الاستفهام لكن رُد عليه في توجيهه على الظرفية، فانقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الأول: يجيز في "أنَّى" في قوله تعالى ﴿**قَاتَلَهُمُ اللَّـهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**﴾(٣) الظرفية الاستفهامية فيتعلق بما بعده وهو "يؤفكون" والظرفية المحضة فيتعلق بما قبله وهو "قاتلهم"، وهذا ما سار عليه ابن عطية وتابعه الطبرسي بقوله: «"أنَّى" في موضع نصب على الحال بمعنى "كيف" والتقدير "أجاحدين يؤفكون" ويجوز أن يكون في محل النصب على المصدر والتقدير "أي إفك يؤفكون"، وقيل معناه "من أين يؤفكون" أي "يُصرفون عن الحق بالباطل". فعلى هذا يكون منصوباً على الظرف»(٤).

الثاني: إن "أنَّى" في هذه الآية ليس فيها إلا الظرفية الاستفهامية، وإليه ذهب أبو حيان بقوله: «و"كيف" استفهام أي: "كيف يُصرفون عن الحق ولا يرون رشد أنفسهم؟"»(٥). كما رد قول ابن عطية بالظرفية المحضة بقوله: «ولا يصح أن يكون "أنَّى" لمجرد الظرف بل لابد أن يكون ظرفاً استفهاماً إما بمعنى "أين" أو بمعنى "متى" أو بمعنى "كيف" أو شرطاً بمعنى "أين"، وعلى هذه التقادير لا

(١) المحرر الوجيز ٣١٠/٨.
(٢) المغني ٢٦٨/٢.
(٣) التوبة، آية ٣٠.
(٤) مجمع البيان ٨١/٦.
(٥) البحر المحيط ٢٦٩/٨.

يعمل فيها ما قبلها ولا تتجرد لمطلق الظرفية بحال من غير اعتبار ما ذكرناه، فالقول بذلك باطل»[1]، وإليه ذهب السمين وابن هشام والألوسي وابن عاشور[2].

وبعد هذا فالذي يظهر لي أن الرأي الراجح هو الرأي الثاني القائل بأن "أنَّى" تتعلق بما بعدها، لأن ذلك قياس متفق على صحته الجميع إذ الأصل في الاستفهام أن يعمل فيه ما بعده لا ما قبله، كما أن الاستفهام هنا مستعمل في التعجب على وجه المجاز المرسل لأن الأمر العجيب من شأنه أن يستفهم عن حال حصوله، فالاستفهام عنه من لوازم أعجوبته، فجملة "أنَّى يؤفكون" بيان للتعجب الإجمالي المفاد بجملة "قاتلهم الله" كأنه قال: "قاتلهم الله ما أعجب فعلهم"، والله أعلم.

(١) البحر المحيط ٢٦٩/٨.

(٢) الدر المصون ٣٣٩/١٠، المغني ٢٦٨/٢، روح المعاني ١١٢/٢٨، التحرير والتنوير ٢٤٢/٢٨.

المبحث الثامن: وصل فاتحة الكتاب بالبسملة

إذا اجتمع ساكنان فإن كان السابق منهما حرفاً من حروف المد واللين لم يجب التحريك لأنه يسهل النطق بمثل هذين الساكنين كقولنا: "هذا إبراهيم وهذا يعقوب" موقوفة الأواخر، أما إن كان الساكن الأول غير مد فإنه يجب التحريك لأنه لا يسهل النطق بمثل هذين إلا بالحركة. والأصل في كل ساكنين التقيا أن يُحرك أولهما بالكسر ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة.

وقد اعترض ابن هشام على ابن عطية في تخريجه وصل أول فاتحة الكتاب بـ ﴿**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ**﴾[١] وأنه خرجها على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة وتركه الوجه القريب فقال: «قول بعضهم في "**الرَّحِيمِ**" من البسملة إنه وُصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكُسرت الميم لالتقائهما، وممن جوز ذلك ابن عطية»[٢]. وقال أيضاً: «وهو خروج عن الظاهر لغير داعٍ، والصواب أن كسرة الميم إعرابية»[٣]. ونجد في تفسير ابن عطية ما نسب إليه من التجويز فقال: «وقرأ جمهور الناس "الرحيم الحمد" يعرب "الرحيم" بالخفض وتوصل الألف من "الحمد" ومن يشأ أن يقدر أنه أسكن الميم، ثم لما وصل الألف حركتها للالتقاء، ولك يعتد بألف الوصل فذلك سائغ والأول أخسر»[٤].

فعلى ذلك إذا وُصلت فاتحة الكتاب بـ ﴿**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ**﴾[٥] كان فيها ثلاثة آراء:

الأول: أن نقول ﴿**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمْ ۞ الْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[١] بإسكان الميم من "الرحيم" وقطع الألف من "الحمد" ليكون ذلك إيذاناً بانفصال

(١) الفاتحة، آية ١.
(٢) المغني ٢٨٢/٢.
(٣) المغني ٢٨٢/٢.
(٤) المحرر الوجيز ٦٨/١.
(٥) الفاتحة، آية ١.

الآية من الآية التي قبلها، وهذا هو مذهب الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آيةً آية[٢]. كما روي عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم "**الرَّحِيمْ ۞ الْحَمْدُ**" بإسكان الميم ويقف عليها ويبتدئ بألف مقطوعة[٣]. وبهذه القراءة قرأ قوم من الكوفيين[٤].

الثاني: أن نقول ﴿**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ۞ الْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[٥] فتخفض الميم من "الرحيم" إلا أن النحاة اختلفوا في هذه الكسرة على قولين:

القول الأول: أنها حركة إعراب[٦]، فـ "الرحمن الرحيم" صفة للفظ الجلالة، وذهب الأعلم إلى البدلية، وذهب بعضهم فيه إلى أنه عطف بيان[٧]. وعلى كل هذه الحالات تكون الكسرة على كلمة "الرحيم" كسرة إعراب.

القول الثاني: أن الكسر في "الرحيم" إنما جاء لسكونها وسكون اللام في "الحمد" فتسقط ألف "الحمد" للوصل وذلك أنك تصل أول الآية بآخر الآية التي قبلها كما تصل بعض الآية ببعض فتكون الميم سُكنت على نية الوقف، فلما وقع بعدها ساكن حُركت بالكسر[٨]. وجعل ابن عطية هذا القول سائغ والأول أخسر، ولكن الأصح أن حركة الكسر على "الرحيم" هي حركة الإعراب سواء كانت صفةً أو بدلاً أو عطف بيان لأن كون الكسر حاصل من التقاء الساكنين خروج عن الظاهر لغير داعٍ وعلة.

---

(١) الفاتحة، الآيتان ١، ٢.
(٢) سنن الترمذي ١٥٢/٢ قال: هذا حديث غريب وبه قال أبو عبيد ويختاره، المستدرك ٢٣١/٢.
(٣) تفسير القرطبي ١٦٥/١، الدر المصون ٣٤/١.
(٤) تفسير القرطبي ١٦٥/١، البحر المحيط ١٢٩/١.
(٥) الفاتحة، الآيتان ١، ٢.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٤، الدر المصون ٣٤/١.
(٧) نتائج الفكر ٤١-٤٣.
(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٤، الدر المصون ٣٤/١.

الثالث: أن نقول نقول ﴿**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمَ ۞ الْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[١] بفتح الميم من "الرحيم" ووصل ألف "الحمد" كأننا سكنّا وقطعنا الألف ثم أجري الوقف مجرى الوصل فالتقت حركة همزة الوصل على الميم الساكنة، وهذا الرأي هو ما حكاه الكسائي عن العرب[٢]. وهو ما ذهب إليه الفراء في أول سورة آل عمران ﴿**الم ۞ اللَّـهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾[٣] فقال: «ففتحوا الميم لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها وإذا كان الحرف ينوى به الوقوف نُوي بما بعده الاستئناف فكانت القراءة: "ا ل م ۞ اللَّه" فتركت العرب همزة الألف من "الله" فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مستحقاً للجزم لكُسرت كما في ﴿**قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ**﴾[٤]»[٥]. واختاره الزمخشري[٦]، ورُدّ ما ذهبا إليه[٧]. وأجاز السمين في هذا وجهاً آخر وهو أن تكون الحركة "النصب" بفعل محذوف على القطع وهو أولى من هذا التكلف[٨]. ومنعه ابن الأنباري بقوله: «ولا يجوز لأحد أن يقرأ به لأنه لا إمام له»[٩].

(١) الفاتحة، الآيتان ١، ٢.
(٢) القرطبي ١٦٥/١، إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٤، الدر المصون ٣٥/١.
(٣) آل عمران، الآيتان ١، ٢.
(٤) يس، آية ٢٦.
(٥) معاني الفراء ٩/١.
(٦) الكشاف ٥٢٥/١.
(٧) الدر المصون ٨/٣-١٢.
(٨) الدر المصون ٣٥/١.
(٩) إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٤.

المبحث التاسع: فاعل نعم وبئس

الفاعل هو أحد ركني الجملة الفعلية، ومن أهم أحكامه أنه عمدة في الجملة فلا يجوز حذفه بحال من الأحوال وعليه البصريون، وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة في عدم تأثره بعامل يتلوه، وكالمضاف إليه فإنه يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره، والخبر مباين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان، وبأن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر(١). فلا يجوز حذف الفاعل عندهم إلا في مواضع:

الأول: في باب نائب الفاعل نحو: ﴿**وَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾(٢).

الثاني: فاعل المصدر نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا**﴾(٣).

الثالث: فاعل أفعل التعجب إذا دل عليه دليل، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾(٤) أي: أبصر بهم.

الرابع: في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند.

الخامس: حذف ياء المؤنثة المخاطبة واو الجماعة إذا جاء بعدهما نون التوكيد الثقيلة وسبب الحذف التقاء الساكنين ومنه: "لتكتُبَنَّ الدرس أيها التلميذ"، و"يا هند لتحافِظِنَّ على ثيابك نظيفة"(٥).

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز حذف الفاعل قياساً على حذف كل من المبتدأ والخبر لورود ذلك في القرآن الكريم(٦) نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ**

(١) همع الهوامع ١/٥١١-٥١٢.
(٢) البقرة، آية ٢١٠.
(٣) البلد، الآيتان ١٤، ١٥.
(٤) مريم، آية ٣٨.
(٥) أنموذج الزمخشري ١٩٣-١٩٤.
(٦) الارتشاف ٣/١٣٢٤، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠-٦٠١.

صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾[1] فحذف فاعل "نزل" وهو "العذاب"، وقوله: ﴿**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**﴾[2] فحذف فاعل "بلغت" وهو "الروح".

كما ذهب الكسائي إلى حذف الفاعل الأول في باب التنازع وذلك حذراً من الإضمار قبل الذكر[3]. ورجحه السهيلي[4] وابن مضاء[5].

وتجري "نعم" و"بئس" مع فاعلها مجرى الفعل مع فاعله، ويكون فاعل "نعم" و"بئس" واحداً من خمسة أشياء:

١. اسماً ظاهراً معرفاً بـ "ال" مثل قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْمَوْلَىٰ**﴾[6]، ﴿**وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾[7].

٢. مضافاً إلى اسم مقترن بـ "ال" كقوله تعالى: ﴿**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**﴾[8]، ﴿**فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**﴾[9].

٣. مضافاً إلى مضاف لما فيه "ال" كقول الشاعر:

فَنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ[10]

٤. ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**﴾[11].

---

(١) الصافات، آية ١٧٧.
(٢) القيامة، آية ٢٦.
(٣) همع الهوامع ٩٦/٣.
(٤) همع الهوامع ٥١٢/١.
(٥) الرد على النحاة ٩٠.
(٦) الأنفال، آية ٤٠.
(٧) البقرة، آية ٢٠٦.
(٨) النحل، آية ٣٠.
(٩) النحل، آية ٢٩.
(١٠) البيت لأبي طالب. الارتشاف ٢٠٤٣/٤، الهمع ١٩/٣، المساعد ١٢٥/٢، أوضح المسالك ٢٧٢/٣.
(١١) الكهف، آية ٥٠.

٥. كلمة "ما" النكرة التي بمعنى "شيء"، كقوله تعالى: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[١].

وقد أعرب ابن عطية قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّـهِ وَاللَّـهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾[٢] إعراباً يقتضي حذف فاعل "بئس"[٣]، وهذا ما دعا ابن هشام إلى رد إعرابه بقوله: «وقال ابن عطية في " **بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا**" إن التقدير: "بئس المثل مثل القوم" فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد **تفسير** المعنى وأن في "بئس" ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؟ والصواب أن "**مَثَلُ الْقَوْمِ**" فاعل وحذف المخصوص أي: مثل هؤلاء، أو مضاف إلى "**مَثَلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا**"»[٤].

فابن عطية يرى أن فاعل "بئس" محذوفاً وتقديره "المثل"، وابن هشام يراه مذكوراً وهو "مثل القوم".

وقد اختلف النحاة والمفسرون في إعراب هذه الآية على أربعة أراء:

الرأي الأول:

أن "**مَثَلُ الْقَوْمِ**" فاعل "بئس" والمخصوص بالذم هو "**الَّذِينَ**" فيكون في موضع رفع أي: "بئس مثل القوم مثل الذين" فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقد اختار هذا الوجه أبو علي الفارسي[٥] والعكبري[٦] وابن الحاجب[٧] والرازي[٨] وبدر الدين بن جماعة[٩] وأبو حيان[١٠] والسمين الحلبي في أحد أقواله[١١]

(١) البقرة، آية ٢٧١.
(٢) الجمعة، آية ٥.
(٣) المحرر الوجيز ٣٠١/٨.
(٤) المغني ٣٦٦/٢.
(٥) الإيضاح العضدي ٨٧-٨٨، المساعد ١٣٥/٢-١٣٦.
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٦/١.
(٧) شرح مقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٣٣/٣.
(٨) تفسير الرازي ٥٤٠/٢٠.
(٩) شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٤.
(١٠) البحر المحيط ١٧٣/١٠، الارتشاف ٢٠٥٥/٤.
(١١) الدر المصون ٣٢٧/١٠-٣٢٨.

والشوكاني في أحد أقواله[١]. قال ابن الحاجب: «وقوله تعالى: " **بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا**"[٢] أورد اعتراضاً لـ "بئس" لأنه قد يتوهم أن "الذين" نفسه هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله تعالى: "**مَثَلُ الْقَوْمِ**" لأن "**الَّذِينَ كَذَّبُوا**" ليسوا "**مَثَلُ الْقَوْمِ**". وقد تأول على وجهين أحدهما أن يكون المضاف محذوفاً كأنه أصله "بئس مثل القوم مثل الذين" فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»[٣].

الرأي الثاني:

أن "**مَثَلُ الْقَوْمِ**" فاعل "بئس" و"الذين" صفة للقوم مجرورة المحل، والمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى، والتقدير "بئس مثل القوم المكذبين مثل هؤلاء"، وقد اختار هذا الوجه الفارسي ومكي بن أبي طالب والعكبري وابن الحاجب والرازي وابن جماعة وأبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود الشوكاني وابن عاشور[٤]، وقد أعربوا "الذين" بالجر على أنه صفة لـ "لقوم"، والمخصوص بالذم محذوف، كما أن المخصوص بالمدح محذوف في قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾[٥] ولم يذكر أيوب لتقدم ذكره[٦].

الرأي الثالث:

يرى أن الفاعل محذوف و"**مَثَلُ الْقَوْمِ**" هو المخصوص بالذم والتقدير "بئس المثل مثل القوم"، و"الذين" نعت لـ "القوم" أيضاً، وهذا ما ذهب إليه ابن عطية. وقد

(١) فتح القدير ٢٦٩/٥.
(٢) الجمعة، آية ٥.
(٣) شرح مقدمة الكافية ٩٣٣/٣.
(٤) الإيضاح العضدي ٨٧–٨٨، مشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٦/١، شرح مقدمة الكافية ٩٣٣/٣، تفسير الرازي ٥٤٠/٢٠، شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٤، البحر المحيط ١٧٣/١٠، الدر المصون ٣٢٧/١٠–٣٢٨، فتح القدير ٢٦٩/٥، تفسير أبو السعود ٢٤٨/٨، التحرير والتنوير ٢١٤/٢٨.
(٥) ص، آية ٣٠.
(٦) الإيضاح العضدي ٨٧–٨٨.

سبق إلى هذا القول الطبري بقوله[١]:«وقوله "**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ**"[٢] يقول بئس هذا المثل مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله، يعني بأدلته وحججه»[٣]، والسمعاني بقوله: «قوله "**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ**"[٤] أي بئس المثل مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله»[٥].

وقد رُد هذا القول بوصفه فاسد وليس بشيء لأن فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز[٦]. وإن كان هذا الرأي قد يُخرج على ما ذهب إليه بعض الكوفيين من جواز حذف الفاعل وذلك إذا دل عليه دلالة، ويؤيد ذلك ما قاله العلوي: «حذف الفاعل إنما يكون إذا دلت عليه دلالة، وقد منع الشيخ عثمان بن جني من النحاة حذف الفاعل ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حالية أو مقالية، فأما مع القرنية فلا يمتنع جوازه ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**﴾[٧] فحذف فاعل "بلغت" والغرض "النفس"، وليس مضمراً لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره وإنما دلت عليه القرنية الحالية لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس».[٨]

الرأي الرابع:

أن يكون التمييز محذوفاً والفاعل المفسر به مستتراً والتقدير: "بئس مثلاً مثل القوم"، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: «ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل، وقوله عز وجل: ﴿**سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا**﴾[٩] على حذف المضاف أي: ساء مثلاً مثل القوم، ونحو قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ**

(١) المحرر الوجيز ٣٠١/٨.
(٢) الجمعة، آية ٥.
(٣) الطبري ٦٣٥/٢٢.
(٤) الجمعة، آية ٥.
(٥) تفسير السمعاني ٤٣٣/٥.
(٦) البحر المحيط ١٧٣/١٠، الدر المصون ٣٢٧/١٠-٣٢٨.
(٧) القيامة، آية ٢٦.
(٨) الطراز ١٠٣/٢.
(٩) الأعراف، آية ١٧٧.

الله﴾[1] أي: مثل الذين كذبوا»[2]. وقال أيضاً: «وبئس المثل بئس مثلاً مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله وهم اليهود والذين كذبوا بآيات الله الدالة على صحة نبوة محمد ﷺ»[3].

واختار هذا الرأي البغوي بقوله: «بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا، تقديره: ساء مثلاً مثل القوم فحذف "مثل" وأقيم "القوم" مقامه فرفع»[4].

كما اختاره أبو السعود[5] في أحد قوليه، والشوكاني[6] في أحد أقواله، واقتصر عليه أبو الفداء[7]. وقد رد هذا الرأي بأن النحاة منعوا حذف تمييز فاعل نعم وبئس، نص على ذلك سيبويه[8].

وقال الرضي: «وقيل في قوله تعالى ﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ**﴾[9] إن التمييز محذوف أي: بئس مثلاً مثل القوم، والأولى حذف المضاف من "الذين" على أنه المخصوص أي: بئس مثل القوم أو حذف المخصوص أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم»[10].

والذي أميل إليه من هذه الآراء هو الرأي الثاني والثالث، أما الأول فلأنه يوهم أن "**الَّذِينَ**" نفسه هم المخصوص بالذم مع أنه لا يطابق الفاعل لأن "**الَّذِينَ كَذَّبُوا**" ليسوا هم "**مَثَلُ الْقَوْمِ**" مما يدعنا إلى تقدير مضاف محذوف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويجنبنا التأويل والتقدير، وما فائدة التقدير إذا كان الكلام تاماً. أما الرابع:

---

(١) الجمعة، آية ٥.
(٢) المفصل ٣٦٤/١.
(٣) الكشاف ٥٣٠/٤.
(٤) تفسير البغوي تحقيق طيبة ٣٠٥/٣.
(٥) تفسير أبو السعود ٢٤٨/٨.
(٦) فتح القدير ٢٦٩/٥.
(٧) روح البيان ٥١٧/٩.
(٨) الكتاب ١٧٧/٢.
(٩) الجمعة، آية ٥.
(١٠) الرضي ٢٤٩/٤-٢٥٤.

فلأن النحاة منعوا حذف تمييز فاعل نعم وبئس لأن هذا التمييز إنما جيء به للتبيين والتفسير والتوضيح، وحذفه أمر يتنافى مع ما جيء به من أجله.

فمما سبق يترجح الرأيان الثاني والثالث في هذه المسألة.

أما الثاني فعلى أن تكون "**الَّذِينَ**" صفة لـ "**الْقَوْمِ**" ويكون المخصوص بالذم محذوفاً كأنه قيل: "بئس مثل القوم المكذبين مثلهم"(١) فقد ساغ هنا حذف المخصوص بالذم لدلالة ما تقدم ذكره وهو "**مَثَلُ الْقَوْمِ**". كما أنه لم يسلك في هذا التركيب طريق الإبهام على شرط التفسير لأنه قد سبقه ما بينه بالمثل المذكور قبله في قوله: ﴿**كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾(٢) فصار لفظ المثل ثقيلاً في الكلام أكثر من ثلاث مرات، وهذا من تَفَنُّنات القرآن(٣).

أما الثالث: فلأن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالباً(٤). ففي غير الغالب قد يحذف ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿**لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**﴾(٥) في قراءة من قرأ بالنصب، والمراد لقد تقطع الأمر بينكم، وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾(٦)، والغرض ثم بدا لهم أمر. ومنه قول العرب: "أرسلت المطر" والمراد "أرسلت السماء المطر"، وهذه الكلمة إنما تقال عند نزول المطر، فدلت ظاهرة القرنية الحالية على ذلك فإذن لا وجه لمنع حذف الفاعل مع هذه الشواهد والله أعلم.

---

(١) شرح مقدمة الكافية ٩٣٣/٣.
(٢) الجمعة، آية ٥.
(٣) التحرير والتنوير ٢١٤/٢٨.
(٤) حاشية الصبان ٦٣/٢.
(٥) الأنعام، آية ٩٤، وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم: إعراب القراءات السبع وعللها ١٦٤/١.
(٦) يوسف، آية ٣٥.

المبحث العاشر: حذف المعطوف

يجوز حذف المعطوف إذا دل عليه دليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ**﴾[١] أي: ومن أنفق من بعده، وذلك لأن الاستواء إنما يكون بين شيئين ودليل ذلك قوله: ﴿**أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا**﴾[٢]. ومن حذف المعطوف ما أورده ابن هشام في قوله تعالى: ﴿**لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**﴾[٣] أي: إيمانها وكسبها. وقد أيد ابن هشام ابن عطية في تأويله الآية إذ قال: «وقوله تعالى: "**أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**" يريد جميع أعمال البر وفرضها ونفلها، وهذا الفصل هو للعصاة المؤمنين، كما أن قوله تعالى "**لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ**" هو للكفار، والآية المشار إليها تقطع توبة الصنفين»[٤].

وقوله تعالى: "**أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**" فيه أوجه

أحدها: أن قوله "**لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ**" في محل نصب لأنها نعت لـ "**نَفْسًا**" وفصل بالفاعل وهو "**إِيمَانِهَا**" بين الصفة وموصوفها لأنه ليس بأجنبي إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل و"**نَفْسًا**" معطوف على "**آمَنَتْ**" وهذا ما عليه جمهور النحاة[٥].

وقد اختلف العلماء في حمل العطف على قولين:

الأول: أنه من باب اللف والنشر، وإليه ذهب ابن الحاجب وابن عطية والبيضاوي وأبو حيان وابن المنير والسمين وغيرهم[٦].

---

(١) الحديد، آية ١٠.
(٢) الحديد، آية ١٠.
(٣) الأنعام، آية ١٥٨.
(٤) المحرر الوجيز ٥٠١/٨.
(٥) البحر المحيط ٢٦٠/٤، الإملاء للعكبري ٢٦٦/١، الكشاف ٤١٥/٢، الدر المصون ٢٣٣/٥.
(٦) الأمالي النحوية ٢٥٦/١-٢٥٧، المحرر الوجيز ٥٠١/٣، تفسير البيضاوي ١٩٠/٢، البحر المحيط ٢٥٩/٤، الدر المصون ٢٣٤/٥.

يقول ابن الحاجب: «موضع الإشكال في قوله: ﴿**أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**﴾[1] لأنه لأحد الأمرين، فإذا سيقت في النفس في مثل ذلك اقتضى نفي الأمرين كقوله: ﴿**وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا**﴾[2]، وأحدهما: "**آمَنَتْ مِن قَبْلُ**"، والثاني: "**كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا**"، وهذا واضح ولا ينفع نفساً لم تكن كسبت في إيمانها خيراً إيمانها، وهذا مشكل فإن الإيمان قبل مجيء الآيات نافع وإن لم يكن عمل صالح غيره، فكيف يصح نفيه في الجواب؟ والجواب أن المعنى لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت قبل الآية أو كان العمل الصالح مع الإيمان قبلها، فاختصر للعلم به. وقوله: "**لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ**" صفة لـ "نَفْسًا" وإن وقع الفصل لأن المعنى على التأخير، وإنما أوجب التقديم لضمير في "**إِيمَانِهَا**"، والمعنى" لا ينفع إيمان نفس نفساً لم تكن آمنت من قبل فلما أوجب الضمير التقديم بقيت الصفة في محلها»[3].

الثاني: أنها عطفت على "**آمَنَتْ**" بإيراد الترديد على النفي المفيد لكفاية أحد النفيين في عدم النفع، والمعنى: أنه لا ينفع الإيمان حينئذ نفساً لم تقدم إيمانها أو قدمته ولم تكسب في خيراً، ومن ضرورته اشتراط النفع بتحقق الأمرين أي: الإيمان المقدم والخير المكسوب فيه معاً بمعنى أن النافع هو تحققهما والإيمان المؤخر لغو وتحصيل للحاصل لا أنه هو النافع وتحققهما شرط في نفعه كما لو كان المقدم غير المؤخر بالذات فإن قولك: "لا ينفع الصوم والصدقة من لم يؤمن قبلهما" معناه أنهما ينفعان عند وقوعهما بعد الإيمان[4]. وعلى هذا الإعراب بنيت مسائل في أصول الدين.

فذهب المعتزلة إلى أن مجرد الإيمان الصحيح لا يكفي بل لابد من انضمام عمل يقترن به ويصدقه، واستدل بظاهر هذه الآية فقال الزمخشري: : «"**لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ**

(١) الأنعام، آية ١٥٨.
(٢) الإنسان، آية ٢٤.
(٣) أمالي ابن الحاجب ٢٥٦/١-٢٥٧.
(٤) البيضاوي ١٩٠/٢، تفسير أبو السعود ٢٠٤/٣، روح المعاني ٦٥/٨-٦٦.

مِن قَبْلُ"(١) صفة لقوله "**نَفْسًا**"، وقوله: "**أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**" عطف على "**آمَنَتْ**"، والمعنى أن أشراط الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة مضطرة ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غير مقدمة إيمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة الإيمان غير كاسبة في إيمانها خيرا، ليعلم أن قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾(٢) جمع بين قرينتين لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرى حتى يفوز صاحبهما ويسعد وإلا فالشقوة والهلاك»(٣).

وقد أجاب العلماء عن هذا الظاهر بأن المعنى في الآية الكريمة أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفساً كافرة إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك ولا ينفع نفساً سبق إيمانها وما كسبت فيه خيراً، فقد علق نفي نفع الإيمان بأحد وصفين: إما نفي سبق الإيمان فقط أو سبقه مع نفي كسب الخير ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده أو السابق ومعه الخير ومفهومه الصفة يقوي مذهب أهل السنة لا المعتزلة(٤).

كما أجاب القاضي ناصر الدين بن المنير عن قول الزمخشري فقال: «قال أحمد: وهو يروم الاستدلال على أن الكافر والعاصي في الخلود سواء حيث سوى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات ولا يتم ذلك، فإن هذا الكلام في البلاغة يلقب باللف وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعدُ ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعدُ، فلف الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير وإن نفع الإيمان المتقدم من الخلود فهي بالرد على مذهبه أولى من أن تدل عليه»(٥).

---

(١) الأنعام، آية ١٥٨.
(٢) البقرة، آية ٨٢.
(٣) الكشاف ٤١٥/٢-٤١٦.
(٤) أمالي ابن الحاجب ٢٥٧/١، تفسير الرازي ١٨٨/١٤، البحر المحيط ٢٥٩/٤-٢٦٠، البيضاوي ١٩٠/٢، الدر المصون ٢٣٣/٢، اللباب في علوم الكتاب ٥٢٨/٨-٥٢٩.
(٥) الانتصاف من الكشاف ٨٢/٢.

فالمعنى كما قال ابن المنير وتفسير الزمخشري لمعنى الآية بعيد كل البعد عن معناها الظاهر وهو كما وصفه ابن المنير إنما يروم بذلك الاستدلال على صحة مذهبه في الإيمان، وهو أن من أخل بشيء من العمل فمصيره الشقاء والخلود في النار كالكافر سواء، وهذا باطل.

وقال السعدي: «أنه إذا وجد بعض آيات الله لم ينفع الكافر إيمانه إن آمن، ولا المؤمن المقصر أن يزداد خيراً بعد ذلك، بل ينفعه ما كان معه من الإيمان قبل ذلك وما كان له من الخير الموجود قبل أن يأتي بعض الآيات والحكمة في هذا ظاهرة، فإنه إنما كان الإيمان ينفع إذا كان إيماناً بالغيب وكان اختياراً من العبد، فأما إذا وجدت الآيات صار الأمر شهادة ولم يبق للإيمان فائدة لأنه يشبه الإيمان الضروري كإيمان الغريق والحريق ونحوهما كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّـهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ۞ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّـهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ**﴾[1]»[2].

وقال ابن عاشور: «و"أو" للتقسيم في صفات النفس فيستلزم تقسيم النفوس التي خصصتها الصفتان إلى قسمين: نفوس كافرة لم تكن آمنت من قبل، فلا ينفعها إيمانها يوم يأتي بعض آيات الله، ونفوس آمنت ولم تكسب خيراً في مدة إيمانها، فهي نفوس مؤمنة فلا ينفعها ما تكسبه من خير يوم يأتي بعض آيات ربك. وهذا القسم الثاني ذو مراتب متفاوتة لأن التقصير في اكتساب الخير متفاوت فمنه إضاعة لأعمال الخير كلها، ومنه إضاعة لبعضها، ومنه تفريط في الإكثار منها. وظاهر الآية يقتضي أن المراد نفوس لم تكسب في إيمانها شيئاً من الخير، أي: اقتصرت على الإيمان وفرطت في جميع أعمال الخير، ..... فوقع في الكلام إيجاز حذف اعتماداً على القرنية الواضحة، والتقدير: لا ينفع نفساً غير مؤمنة إيمانها أو نفساً لم تكن كسبت خير في إيمانها من قبل كسبها. وليس المراد أنه لا ينفع نفس مؤمنة إيمانها إذا لم تكن قد كسبت خيراً بحيث يضيع

(١) غافر، الآيتان ٨٤، ٨٥.
(٢) تفسير السعدي ٢٨١/١.

الإيمان إذا لم يقع اكتساب الخير لأنه لو أريد ذلك لما كانت فائدة للتقسيم، ولكفى أن يقال لا ينفع نفساً إيمانها لم تكسب خيراً، ولأن الأدلة القطعية ناهضة على أن الإيمان الواقع قبل مجيء الآيات لا يدحض إذا فرط صاحبه في شيء من الأعمال الصالحة ولأنه لو كان كذلك وسلمناه لما اقتضى أكثر من أن الذي لم يفعل شيئاً من الخير عدا أنه آمن لا ينفعه إيمانه، وذلك إيجاد قسم لم يقل به أحد من علماء الإسلام»[(١)].

ثانيها: أن "**كَسَبَتْ**" معطوفة على "**لَمْ تَكُنْ**" بمعنى لا ينفع نفساً إيمانها الذي أحدثته حينئذ وإن كسبت فيه خيراً، وهذا ما ذهب إليه البيضاوي[(٢)].

وفسره الألوسي بقوله: «لكن – هذا – بعد جعل "أو" بمعنى الواو وحمل الإيمان في قوله: ﴿**لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا**﴾[(٣)] على الإيمان الحادث في ذلك اليوم، وإذا لم ينفع ذلك مع كسب الخير فيه يفهم منه عدم نفعه بدونه بالطريق الأولى»[(٤)].

ثالثها: ما وقف عليه الألوسي لبعض فضلاء الروم في الجواب بأن "أو" بمعنى "إلا" وبعدها مضارع مقدر مثلها، والأصل "أو يكون كسبت" أي: "إلا أن يكون"، والمراد من هذا الاستثناء المبالغة في نفي النفي بتعليقه بالمحال فيكون المعنى: لا ينفع الإيمان نفساً لم تكن آمنت من قبل ذلك اليوم إلا أن تكون تلك النفس التي لم تكن آمنت من قبل كسبت في الإيمان خيراً قبل ذلك اليوم، وكسب الخير في الإيمان قبل ذلك اليوم للنفس التي لم تكن آمنت قبل ممتنع فالنفع المطلوب أولى بأن يكون ممتنعاً[(٥)].

رابعها: أن يكون قوله "**كَسَبَتْ**" معطوفة على "**آمَنَتْ**" المقدر لا على "**آمَنَتْ**" المذكور والتقدير: لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل سواء آمنت إيماناً

---

(١) التحرير والتنوير ١٨٧/٨-١٨٨.
(٢) تفسير البيضاوي ١٩٠/٢.
(٣) الأنعام، آية ١٥٨.
(٤) روح المعاني ٦٧/٨.
(٥) المرجع السابق.

مجرداً أو كسبت في إيمانها خيراً، وهذا ما ذهب إليه الهدائي نقله عنه أبو الفداء حقي[١].

وحاصل جميع ذلك أن الآية لما فيها من الاحتمالات لا تكون معارضة للنصوص القطعية التي تدل على كفاية الإيمان المجرد عن العمل في النجاة من العذاب الخالد. وبذلك يرد على المعتزلة بأن قوله " **خَيْرًا**" نكرة وقعت في سياق النفي فيعم ويلزم أن يكون نفع الإيمان بمجرد الخير ولو واحداً وليس ذلك مذهبهم فإن جميع الأعمال الصالحة داخلة في الخير عندهم[٢].

ففي الختام أقول إنّ "**لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ**" تحذير للمشركين من التريث عن الإيمان خشية أن يبغتهم يوم ظهور الآيات، وصفة "**أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**" إدماج في أثناء المقصود لتحذير المؤمنين من الإعراض عن الأعمال الصالحة، وهذا هو أصح الأقوال. أما الرأي الثاني والثالث والرابع ففيها بعد وإضرار بالاستدلال على صحة مذهب السنة.

(١) روح البيان ١٢٣/٣.
(٢) روح المعاني ٦٧/٨ بتصرف.

الخاتمة

فهذا ما وفقني الله تعالى إلى دراسته من توجيهات الإمام ابن عطية في مغني اللبيب لابن هشام، والتي توصلت من خلالها إلى:

- أنَّ "حاشا" في قوله تعالى: ﴿**قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ**﴾(١) للتنزيه وليست للاستثناء. وجاءت مبنية في حال اسميتها لشبهها بـ "حاشا" في حال حرفيتها.
- أنَّ الكاف تكون للتعليل سواء اتصلت بها "ما" أو لم تتصل بها. وقد جاءت الكاف في قوله تعالى: :﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾(٣) هي للتعليل، و"ما" مصدرية، و"الكاف" جارة للمصدر المنسبك من "ما" وما بعدها. ويؤيد ذلك ما ورد عن العرب من إعمال الكاف مع الكف بـ "ما".
- أنَّه لا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض كقوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۞ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾(٤)، لأنَّ الاعتراض له دلالة قوية في بيان عظمة علم الخالق، وضآلة علم المخلوق، فأدى المعنى بأكمل وجه مبيناً ومؤكداً، وهذت هو معنى الاعتراض والفائدة منه.
- أنَّ قوله تعالى: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(٥) ليس فيه قسم، ولم يقترن بأداة قسم ولا قرينة دالة على القسم، ولم يتعين عطفه على القسم الذي قبله، بل محتمل للعطف والاستئناف.

---

(١) يوسف، آية ٥١.
(٢) البقرة، آية ١٥١.
(٣) البقرة، آية ١٩٨.
(٤) الواقعة، الآيات ١٧٥-١٧٦.
(٥) مريم، آية ٧١.

- أنَّ كلمة "مستقراً" في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ**﴾(١) ليس هو متعلق الظرف الذي يُقدر لأنه يكون حينئذ واجب الحذف، وإنما معناه في الآية عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص وحينئذ يجوز ذكره.
- أنَّ الخبر يحذف وجوباً للعلم به، وشُغل موضعه بغيره ليسد مسده كجواب "لولا" والمعطوف والحال وجواب القسم، وقوله تعالى: ﴿**فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۞ لَأَمْلَأَنَّ**﴾(٢) جملة قسم والخبر فيها محذوف جوازاً تقديره "فالحق قسمي" وليست جملة اسمية مكونة من مبتدأ وهو "الحق" وخبره قوله "لأملأن" لأنه يشترط في الجملة الواقعة خبراً أنَّ تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، وهنا يُفتقد الرابط لأن ما بعد اللام مقطوع عما قبلها، كما تحقق في الجملة مسوغ حذف الخبر جوازاً لأنَّ المبتدأ نصاً غير صريح في القسم.
- أنَّ متعلق "أنى" في قوله تعالى: ﴿**قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**﴾(٣) هو ما بعده لأنَّ "أنَّى" ليست للظرفية المحضة بل فيها معنى الاستفهام وهو يعمل فيما بعده لا فيما قبله.
- كسر الميم في كلمة "الرحيم" في قوله تعالى: ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۞ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾(٤) هي حركة إعرابية سواء كانت كلمة "الرحيم" صفة أو بدلاً أو عطف بيان، لأنَّ كون الكسر حاصل من التقاء الساكنين خروج عن الظاهر لغير داع.
- أنَّ الفاعل أحد ركني الجملة الفعلية ولا يجوز حذفه بحال من الأحوال إلا في مواضع معينة كباب نائب الفاعل وفاعل المصدر وفاعل أفعل

(١) النمل، آية ٤٠.
(٢) ص، الآيتان ٨٤-٨٥.
(٣) التوبة، آية ٣٠.
(٤) الفاتحة، الآيتان ١، ٢.

التعجب والاستثناء المفرغ وكذلك إذا كان الفاعل "ياء" المؤنثة المخاطبة أو "واو" الجماعة إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة، إلا أنَّ هناك من رأى أنَّ الفاعل يُحذف قياساً لورود ذلك في القرآن ولوجود القرينة أو دلت عليه دلالة حالية أو مقالية. أما إذا لم تدل عليه دلالة حالية أو مقالية فلا يُحذف.

- أنَّ المعطوف يجوز حذفه إذا دل عليه دليل.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

فهرس الشواهد القرآنية

سورة الفاتحة

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمْ ۞ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

سورة البقرة

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ۞ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾

﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾

﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾

﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾

﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾

﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾

﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾

سورة آل عمران

﴿الم ۞ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾

﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾

سورة النساء

﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾

سورة الأنعام

﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾

﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾

سورة الأعراف

﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۞ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾

﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾

سورة الأنفال

﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ﴾

سورة التوبة

﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُون﴾

﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾

سورة هود

﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾

سورة يوسف

: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾

سورة الحجر

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

﴿كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾

سورة النحل

﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾

سورة الكهف

﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾

سورة مريم

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾

﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾

﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾

﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾

سورة النمل

﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾

سورة القصص

﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾

﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾

سورة يس

﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾

سورة الصافات

﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾

سورة ص

﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾

﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۝ لَأَمْلَأَنَّ﴾

سورة غافر

﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ۝ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾

سورة الشورى

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

سورة الواقعة

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾

سورة الحديد

﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾

﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾

﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾

سورة الجمعة

﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾

﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

سورة القيامة

﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾

سورة الانسان

﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾

سورة البلد

﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا﴾

فهرس الحديث

بقول أبي هريرة فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم، قال أبو عبد الله ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾**

فهرس الشعر

واصِلِ خليلَك ما التواصُلُ ممكنٌ	فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَلِيلٍ ذَاهِبُ
وَلا أَرى فاعِلاً في النـاسِ يُشبِهُهُ	وَلا أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ
وطرفكَ إمّا جئتنا فاصرفنّه	كما يحسبوا أنّ الهوى حيثُ تنْظر
فَنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مكَذّبٍ	زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من خَمَائِلِ
وَنَنصُرُ مَولانا وَنَعلَمُ أَنّهُ	كَمَا النّاسُ مَجروحٌ عَلَيهِ وَجارِمُ
لَعَمْرُكَ إِنّنِي وأَبَا حَمِيدٍ	كَمَا النّشْوَانُ والرَجُلُ الحَلِيْمُ
لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ	فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ
لَعَمْرُكَ والخُطُوبُ مُغِيّرَاتٌ	وفي طُولِ المُعَاشَرَةِ التّقَالِي
لقد باليت مظعن أمّ أوفى	ولكن أمّ أوفى لا تبالي

فهرس المصادر والمراجع

باب الهمزة

ابن عطية المفسر ومكانه من حياة التفسير في الأندلس، رسالة ماجستير لعبد العزيز زهيري، كلية الآداب بالإسكندرية عام ١٩٦٠م.

ابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، لعصام نور الدين. الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده عبد الوهاب. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة. دار القلم العربي، حلب – سوريا، الطبعة الخامسة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

إعراب القرآن للنحاس. تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٥ م.

إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، الطبعة الأولى – ١٩٩٢م.

الانتصاف من الكشاف، لأحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي. مطبوعات جامعة أم القرى.

الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١م.

إملاء ما من به الرحمن للعكبري. دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي. تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.

الإيضاح العضدي لأبى على الفارسي. تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

أسرار العربية لابن الأنباري. تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بدون تاريخ.

الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي – العراق – الطبعة الثالثة ٨٨١ هـ – مؤسسة الرسالة: الطبعة الأولى ٩٨٥ هـ.

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي الشنقيطي. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الفكر، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

الأعلام للزركلي. الطبعة الثالثة – بيروت – ١٩٦٩ م.

أمالي ابن الحاجب. دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط: دار الجبل "بيروت"، – دار عمار "عمان" ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

أنموذج الزمخشري. تحقيق د. حسنى عبد الجليل. القاهرة ١٩٩٠م. تحقيق د . يسريه حسن، القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م .

باب الباء

البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٧٨م.

البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع للشوكاني. الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ، مطبعة السعادة بمصر.

البرهان في علوم القرآن للزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي. ط: دار الكاتب العربي ١٩٦٧م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: عيسى البابي الحلبي – القاهرة.

باب التاء

تاريخ قضاة الأندلس، المعروف بـ "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"، للإمام النباهي المالقي الأندلسي. دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

التبيان في إعراب القرآن للعكبري. تحقيق: علي محمد البيجاوي، القاهرة ١٩٧٦م.

تذكرة الحفاظ، للذهبي. دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المشهور)، لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

تفسير أبي المظفر السمعاني. طبعة دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية **١٤١٧هـ** - ١٩٩٧ م.

تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، منشورات دار إحياء التراث العربي.

تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور. دار الفكر ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي المكي. تحقيق: علي معوض - عادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن). دار الفكر العربي، بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤م.

تفسير الفخر الرازي = مفاتيح الغيب. دار الغد العربي – القاهرة ١٩٩١م.

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن. ط: دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م، ط: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ – ١٩٩٦م.

التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار. طبع جزءان في مجريط سنة ١٨٨٦م وجزء في الجزائر سنة ١٩١٩م.

تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري. تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، القاهرة ١٩٦٤م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

باب الجيم

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق: فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، ١٩٨٣م.

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، صنعة إميل بديع يعقوب، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

باب الحاء

حاشية الأمير على المغني. القاهرة، بدون تاريخ.

حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي وتسمى: عناية القاضي وكفاية الراضي. ط: دار صادر – بيروت – لبنان.

حاشية الصبان على الأشموني. ط: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الحجة في علل القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٨٩م.

الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي. تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، د. عبد الحليم النجار، علي النجدي ناصف، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

حروف المعاني للزجاجي. تحقيق د. على توفيق توفيق الحمد، بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل البابى الحلبى بمصر ١٩٦٧م – ١٩٦٨م .

باب الخاء

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد شرح الكافية للبغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.

الخصائص لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية.

باب الدال

دائرة المعارف الإسلامية. أحمد الشنتناوي وغير، دار المعرفة – بيروت – الطبعة العربية.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد المعين خان، ط: حيد أباد بالهند ١٩٧٢م..

الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨١م، ط: دار المعرفة بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٧٣م.

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون. تحقيق: محمد الأحمدي – القاهرة – ١٣٥١ هـ.

ديوان زهير بن أبي سلمى. صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م، نشر: الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٤م.

ديوان زياد الأعجم "شعر زياد الأعجم". تحقيق د. يوسف بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

ديوان النابغة الذبيانى. تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور – الشركة التونسية.

باب الراء

الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي. تحقيق د. شوقي ضيف – القاهرة – ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م.

رصف المباني للمالقي. تحقيق: أحمد محمد الخراط – دمشق – ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام الألوسي. ط: دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م، تصحيح: محمد حسين العرب.

باب الزاي

زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي. ط: المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

باب السين

السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف – القاهرة – ١٩٨٠م.

سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

سنن الترمذي بشرح ابن العربي المالكي – القاهرة – ١٩٣١م، ١٩٣٤م.

سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله، تحقيق: حسان عبد المنان. بيت الأفكار الدولية، بيروت، لبنان ٢٠٠٤م.

باب الشين

شجرة النور الذكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف. دار الكتاب العربي، بيروت.

شذرات الذهب، لابن العماد. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، دار المسير – بيروت –.

شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – بيروت – ١٩٨٥م.

شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، لمحمد بن سليمان الكافيجي، مخطوط، دار الكتب المصرية ٢/١٢١.

شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون القاهرة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي – الشرح الكبير – لابن عصفور. تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

شرح الجمل لابن عصفور. تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الإمام الشيخ إبراهيم الباجوري.

شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي – مكة المكرمة – بدون تاريخ.

شرح الكافية لابن جماعة. تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار.

شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية – بيروت.

شرح اللمع للواسطي الضرير. تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

شرح المفصل لابن يعيش – بيروت – بدون تاريخ.

باب الصاد

الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر – القاهرة – ١٩٧٧م.

صحيح البخاري. تحقيق د. مصطفى البغا، دار القلم – دمشق، بيروت – ١٩٨١م.

صحيح مسلم. تحقيق د. فؤاد عبد الباقي – مصر – ١٩٥٥م.

الصلة، لابن بشكوال. تحقيق: إبراهيم الأنبياري، دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن الزبير. مكتبة خياط، بيروت.

باب الطاء

طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين تقي السبكي. نشر: دار المعرفة – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

طبقات المفسرين للداودي. تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

الطراز: المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني. مطبعة المقتطف بمصر ١٢٢٢هـ – ١٩١٤م.

باب العين

العبر في خبر من غبر، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول أبو هاجر، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكى. تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

باب الغين

غناء الأريب في فهم مغني اللبيب، لمحمد مهدي بن علي أصغر القزويني من الباب الثاني إلى نهاية الكتاب: موازنة وتحقيقا. رسالة دكتوراه، إعداد: عبد الله بن مبارك بن عبد الله أبو دجين، كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.

باب الفاء

فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني. مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.

الفصول في العربية لابن الدهان تحقيق د . فائز فارس، بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م .

فهرس ابن عطية، لعبد الحق بن عطية المحاربي أبو محمد الأندلسي. تحقيق: محمد أبو الأجفان – محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

باب القاف

قلائد العقيان في محاسن الأعيان، للفتح بن خاقان. مصورة عن طبعة باريس، المكتبة العتيقة، تونس.

باب الكاف

الكافية في النحو لابن الحاجب. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ – ١٩٤٩م.

الكتاب لسيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٨٨م، وطبعة دار معروف ببيروت.

باب اللام

اللباب في علل والإعراب والبناء للعكبري. تحقيق د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان، دار الفكر – دمشق – سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي. تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

اللمع لابن جنى. تحقيق: حسين محمد شرف، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، تحقيق: حامد الضامن، عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

باب الميم

مجاز القرآن لأبى عبيدة. تحقيق: محمد فؤاد شزكين – القاهرة – ١٩٥٤م.

مجلة المورد، دار الجاحظ، بغداد – الجمهورية العراقية، المجلد التاسع، العدد الثالث ١٩٨٠م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه. عني بنشره: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية – القاهرة – ١٩٣٤م.

المساعد على تسهيل الفوائد "شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك". تحقيق: محمد كامل.

المستدرك للحاكم. دار الفكر – بيروت – ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي. تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين. تحقيق د. جمال طلبة، دار زاهد القدسي، الطبعة الأولى.

معالم التنزيل (تفسير البغوى). دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

معاني القرآن للأخفش. تحقيق د. هدى محمود قراعه – القاهرة – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

معاني القرآن للزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

معاني القرآن للفراء. تحقيق: الأستاذ محمد على النجار، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م.

المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن القضاعي البلنسي المعروف بابن الابار. طبعة مدريد سنة ١٨٨٤ م ، باعتناء المستشرق فرنسيسكو كوديرا الأسباني ، ضمن سلسلة: المكتبة العربية الاسبانية.

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب وعليه حاشية الشيخ محمد الأمير. دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبى.

المفصل في علم العربية للزمخشري. الطبعة الثانية، دار الجبل – بيروت – بدون تاريخ.

المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني. تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة بالعراق ١٩٨٢م.

المقتضب للمبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٩هـ.

المقدمة، لعبد الرحمن بن خلدون. تحقيق: عبد السلام الشدادي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، رسالة ماجستير للدكتور عبدالوهاب فايد، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، منشورات المكتبة العصرية بلبنان، عام ١٣٩٣هـ.

باب النون

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين بن تغري يردي. تعليق: محمد حسن شمس الدين، ط: دار الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

النشر في القراءات العشر لابن الجذري. تصحيح: على محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري. تحقيق: إحسان عباس – بيروت – ١٩٦٨م.

نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي. منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ – ١٩٨٩م.

باب الهاء

هدية العارفين في أسماء المؤلفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي. طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول ١٩٥٥م، وطبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، للسيوطي. دار المعرفة بيروت، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
- مقدمة	٩٢٩
- تمهيد ويشتمل على	٩٣١
- سيرة موجزة عن الإمام ابن عطية الأندلسي	٩٣٢
- ابن هشام وكتابه المغني	٩٤٠
- توجيهات الإمام ابن عطية، ويشتمل على عشرة مباحث	٩٥٣
- المبحث الأول: "حاشا" التنزيهية	٩٥٣
- المبحث الثاني: "كاف" التعليل	٩٦٠
- المبحث الثالث: الجملة المعترضة	٩٦٨
- المبحث الرابع: الجملة المجاب بها القسم	٩٧٤
- المبحث الخامس: حذف متعلق الظرف الواقع حالاً وجوباً	٩٧٩
- المبحث السادس: حذف الخبر وجوباً	٩٨٣
- المبحث السابع: متعلق الظرف "أنَّى"	٩٨٨
- المبحث الثامن: وصل فاتحة الكتاب بالبسملة	٩٩٣
- المبحث التاسع: فاعل "نعم" و"بئس"	٩٩٦
- المبحث العاشر: حذف المعطوف	١٠٠٣
- الخاتمة	١٠٠٩
- فهارس مفصلة	١٠١٢
- فهرس المصادر والمراجع	١٠١٧